

المقتطف

اليومي

(أخبار - تقارير - مقالات)

الثلاثاء - ٢٩/١/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

٣	الأناضول التركية	الجهاد الإسلامي: تفاهات التهدة بغزة شبه متوقفة (مقابلة)
٧	القدس العربي	الهيئة العليا تقرر إعادة «الحراك البحري»... وإسرائيل تنهم حماس بالتصعيد التدريجي
٩	الشرق الأوسط	حكومة الحمد الله تضع نفسها تحت تصرف عباس
١١	الأخبار اللبنانية	«فتح» تبدأ مباحثات تأليف حكومتها... بالعصا والجزرة!
١٢	العربي الجديد	غزة في "بازار" الانتخابات الإسرائيلية: تصاعد الضغط والتحريض

شؤون عربية:

١٣	الحياة اللندنية	إصرار تركي على «منطقة آمنة» لعودة اللاجئين السوريين وروسيا مع اتفاق أضنة
١٥	عربي ٢١	بلومبيرغ: هذه هي التطورات المهمة الواجب مراقبتها في سوريا

شؤون إسرائيلية:

١٧	عرب ٤٨	إسرائيل في مواجهة وضع متفجر والقوة العسكرية ليست كافية
٢١	الجزيرة نت	كيف ستهزم إسرائيل نفسها؟ نبوءات النهاية كما يرونها الإسرائيليون
٢٤	أمد للإعلام	نتنياهو يقرر عدم تمديد ولاية التواجد الدولي المؤقت في الخليل

شؤون دولية:

٢٥	الأبناء الألمانية	قائد بالحرس الثوري: استراتيجية إيران هي محو إسرائيل من على الخريطة
٢٥	فرانس برس	استطلاع رأي: ٤٨% من الأميركيين لا يثقون بترامب
٢٦	وكالة رويترز	مجلس الشيوخ الأمريكي يدفع بتشريع خاص بالشرق الأوسط

المقالات والدراسات

٢٨	عدلي صادق	حكومة فلسطينية وحوار في موسكو
٣٠	هاني المصري	أي حكومة نريد؟
٣٣	حافظ البرغوثي	الوضع الفلسطيني قابل للانفجار
٣٥	محمد عبد القادر	مخاوف في الشارع من مخطط الفوضى
٣٨	أحمد عز الدين أسعد	تفكيك الصهيونية وما بعد إسرائيل: نقد مقولات مركزية
٤٠	بسام أبو شريف	إسرائيل تخوض قتالا تراجعيا وقد يرتكب نتنياهو الأخطاء القاتلة في سورية وغزة
٤٣	محمد السعيد إدريس	الجولان ثمن للانسحاب الأمريكي
٤٥	مصطفى الفقي	سوريا إلى أين؟
٤٧	طوني عيسى	موسكو «تبيع» إيران و«حزب الله» في سوريا!
٥٠	أسامة أبو إرشيد	الحراك الدبلوماسي الأمريكي في الشرق الأوسط: أهدافه وغاياته
٥٥	يوسف مكي	في الجغرافيا والصراع الدولي

الجهاد الإسلامي: تفاهات التهدة بغزة شبه متوقفة (مقابلة)

جاء ذلك خلال حوار أجرته وكالة "الأناضول" مع القططي، وتحدث خلاله عن العديد من القضايا

الأناضول . ٢٩/١/٢٠١٩

- تلقينا دعوة رسمية لحضور حوار مرتقب بشأن المصالحة، يجمع عشرة من الفصائل الفلسطينية بموسكو في ١١ فبراير/شباط المقبل.
- سنشارك بالحوار من خلال وفد إما من خارج فلسطين أو من الداخل.
- تغيير قيادات الجهاد الإسلامي لا يعني تغيير سياستها العامة المتمسكة بثلاثة محاور "الإسلام، فلسطين، المقاومة".
- فشل تقديم المنحة القطرية لصالح موظفي غزة قد تفضّل تفاهات التهدة، في حال لم يتدخل الوسطاء في ذلك الأمر.
- التفاهات أدت لتخفيف جزئي من المعاناة الإنسانية بغزة، بناء على وعود لاستئناف جهود المفاوضات غير المباشر لإنهاء الحصار، وذلك الأمر لم يتم.
- وجود الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الحصار هو مبرر كاف "للانفجار في كل وقت بوجه المحتل".
- ملتزمون بتفاهات غرفة "العمليات المشتركة" (تضم الأذرع المسلحة للفصائل الفلسطينية) بناء على وفاق وطني لفصائل المقاومة.
- حالة التوافق في غرفة العمليات المشتركة تسمح لأي فصيل مقاوم أن يرد على الاعتداءات الإسرائيلي لكي يمنع استباحة الدم الفلسطيني في حال شعر بتغيير قواعد الاشتباك لصالح العدو.
- العلاقة مع محور المقاومة تشهد "تطوراً باتجاه توحيد الجبهات الشمالية (سوريا ولبنان) والجنوبية (قطاع غزة)".
- في حال قطعت السلطة الفلسطينية علاقتها بشكل نهائي مع حركة "حماس"، واتجهت نحو تشكيل حكومة جديدة، كيف سيدار قطاع غزة وبأيّ شرعية؟
- كشف وليد القططي، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، أن تفاهات التهدة (غير المباشرة) التي تمت بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، بوساطة إقليمية ودولية، "شبه متوقفة"؛ عقب أزمة المنحة القطرية الأخيرة.
- جاء ذلك خلال حوار أجرته وكالة "الأناضول" مع القططي، وتحدث خلاله عن العديد من القضايا.
- وبيّن القططي في الحوار، أن حركته تلقت دعوة رسمية من روسيا لحضور حوار مرتقب بشأن المصالحة، يجمع عشرة من الفصائل الفلسطينية بموسكو في ١١ فبراير/شباط المقبل.
- وأوضح أن الحركة ستشارك في الحوار من خلال وفد، إما من خارج فلسطين أو من داخلها، لافتاً إلى أنه لم يتم تحديد ذلك حتى اليوم.

تفاهمات التهدة

يوضح القُططي أن تفاهمات التهدة "غير المباشرة"، التي توصلت لها الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، بوساطة أممية ومصرية وقطرية، تعتبر اليوم "شبه متوقفة"؛ لأن الهدف الأساسي منها "إنهاء الحصار بشكل كامل وليس إدخال تحسينات جزئية على حياة الناس".

واعتبر عضو المكتب السياسي، أن فشل تقديم المنحة القطرية لموظفي غزة خطوة تهدد "تفاهمات التهدة"، وقد تنهيهما في حال لم يتدخل الوسيط للتوصل إلى حل".

وذكر القُططي أن "التفاهمات الجزئية التي تم التوصل إليها، لم يلتزم بها العدو".

وأوضح أن إسرائيل بدأت "تتملص وتبتز الشعب الفلسطيني من خلال المنحة القطرية، ما دفع حركة حماس والمقاومة الفلسطينية لاتخاذ قرار بعدم استقبالها رداً على ذلك الابتزاز".

وقال القُططي إن "التفاهمات أدت لتخفيف جزئي من الحصار، بناء على وعود، باستئناف جهود المفاوضات غير المباشرة لإنهاء الحصار، وذلك الأمر لم يتم".

ومساء الخميس الماضي، أعلنت حركة حماس رفضها استقبال أموال المنحة المالية، رداً على "سلوك" إسرائيل ومحاولتها "التملص من تفاهمات التهدة".

وقبل ٣ أسابيع، قررت إسرائيل للمرة الثانية وقف تحويل الأموال، متذرعة بـ"أعمال عنف" قرب المنطقة الحدودية للقطاع.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، قررت الدوحة تقديم ١٥٠ مليون دولار، كمساعدة إنسانية، للتخفيف من تفاقم "المأساة الإنسانية"، في القطاع، تشمل تمويل وقود لمحطة توليد الكهرباء، ودفع رواتب موظفين، وتقديم مساعدات لعائلات فقيرة.

وجاء الدعم القطري، ضمن تفاهم غير مباشر، تم التوصل له مؤخراً بين حركة حماس وإسرائيل، وبوساطة قطرية ومصرية وأممية، بغرض التوصل لتهدة في القطاع.

وأشار القُططي إلى أن الجهاد الإسلامي "أوضحت للوسطاء المصريين، (في وقت سابق) وكل الأطراف المعنية بالوساطة بين المقاومة وإسرائيل أنها لن تقبل بمعادلة الهدوء مقابل الهدوء فقط، إنما الهدوء مقابل إنهاء الحصار بشكل كامل".

ويعتبر القُططي إنهاء الحصار جزءاً من "المطلب الوطني حيث يساهم تخفيف الحصار من معاناة السكان، ما يؤدي إلى تعزيز صمودهم بغزة بما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني".

وعن احتمالية انفجار الأوضاع في قطاع غزة، عقب فشل تقديم المنحة القطرية للموظفين، قال القُططي إن وجود الاحتلال واستمرار الحصار هو مبرر كاف "للانفجار في كل وقت بوجه المحتل".

واعتبر القُططي، أن الحصار الإسرائيلي المفروض للعام (١٣) على التوالي بمثابة "قتل بطيء للشعب الفلسطيني ونوع من الحرب المتواصلة عليه".

غرفة العمليات المشتركة

ويؤكد القُططي، خلال الحوار على أن حركته تلتزم بتفاهمات غرفة "العمليات المشتركة" التي تضم الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

وتابع في ذلك الصدد: "حركة الجهاد الإسلامي جزء أساسي ومكوّن أساسي من غرفة العمليات المشتركة، بالتالي لا تخرج عن التفاهمات وهذه التفاهمات لا تمنع المقاومة من حق الرد على العدوان الإسرائيلي ومعاقبته". وأوضح أن "حالة التوافق في غرفة العمليات المشتركة، تسمح لأي فصيل مقاوم أن يرد على الاعتداءات الإسرائيلي لكي يمنع استباحة الدم الفلسطيني، في حال شعر بتغيير قواعد الاشتباك لصالح العدو".

وذكر القُططي أن "رد أي فصيل وإن كان منفرداً سيكون في إطار الوفاق الوطني، المتفق عليه كما حدث في عملية (تأثر تشرين) السابقة؛ التي اندلعت نهاية أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٨.

وكانت سرايا القدس، الجناح المسلح للجهاد الإسلامي قد أعلنت آنذاك مسؤوليتها عن إطلاق نحو ٥١ صاروخاً باتجاه المستوطنات المحاذية لقطاع غزة رداً على ما قالت إنه "تغول العدو الصهيوني في دماء أبناء شعبنا بمسيرات العودة وثأراً لدمائهم"، وأطلقت على العملية اسم "تأثر تشرين".

وأكد عضو المكتب السياسي للجهاد الإسلامي على وجود "توافق لمنع العدو من تغيير قواعد الاشتباك لصالحه".

العلاقات مع إيران وسوريا وحزب الله

القُططي أكد خلال الحوار أن حركته جزء أساسي في "محور المقاومة"، وهو الاسم الذي يطلق على تحالف يضم "إيران وسوريا وحزب الله، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي". وأضاف: "العلاقة مع ذلك المحور تشهد تطوراً باتجاه توحيد الجبهات الشمالية (سوريا ولبنان) والجنوبية (قطاع غزة)".

وأضاف: "العلاقة متينة مع محور المقاومة، ولم تنقطع ولم تتأثر بالصراعات الإقليمية والمذهبية الموجودة في المنطقة".

وبيّن أن ذلك التطور نابع من اعتبار "أن الصراع مع العدو الإسرائيلي ليس مع الفلسطينيين فقط، إنما مع الأمتين العربية والإسلامية أيضاً".

وأشار القُططي إلى أن الجهاد الإسلامي تلتزم بعلاقات متينة مع كل من يدعم "فلسطين والشعب الفلسطيني ويتبنّى المقاومة ضد المحور الصهيوني في المنطقة".

ونهاية ديسمبر/ كانون أول الماضي، قال زياد النخالة، الأمين العام للحركة في لقاء مع فضائية العالم، في "أي معركة مقبلة مع الاحتلال فإن كل محور المقاومة شمالاً وجنوباً سيتحرك".

وتعقيباً على ذلك، قال القُططي إن "طبيعة التحرك قد تأخذ أشكالاً مختلفة (...) في النهاية الحرب مع الكيان الإسرائيلي والمحور هي حرب حتمية لا بد أن يأتي يوم وتشارك كل الجبهات لكن ذلك يخضع لمتغيرات".

وأكمل مستدركاً: "في الوقت الحالي، ليس بالضرورة، أنه إذا اندلعت حرب في الجبهة الشمالية (سوريا أو لبنان) أن تتدخل أخرى بغزة (الجبهة الجنوبية)".

وبين أن استراتيجية توحيد الجبهات لمقاومة "الاحتلال قد تأخذ أبعاداً عملية في المرحلة المقبلة أو التي تليها؛ كأن يتم التصدي لأي عدوان إسرائيلي قادم من كل الجبهات بالوسائل المتاحة من كل جبهة". وبحسب القططي، فإنه لا يمكن المقارنة بين "مقدرات المقاومة في الجبهة الشمالية مع المقدرات في الجبهة الجنوبية".

لكن ورغم "محدودية إمكانيات المقاومة ومحدودية هامش المناورة في قطاع غزة، إلا أنها نجحت في تشكيل عنصر ردع للاحتلال الإسرائيلي"، وفق القططي.

وأما في الجبهة الشمالية، فإن القططي يرى أن إمكانيات المقاومة "أكبر وهامش المناورة مع المحتل أوسع".

الجهاد وإيران

وفي سياق آخر، يرفض القططي الاتهامات (والمزاعم الإسرائيلية) التي توجه للجهاد الإسلامي لأغراض بث الفتنة بين الفصائل بغزة وتشويه الحركة باعتبارها تعمل لأجندة خارجية إيرانية، وهذا أمر مرفوض". كما استنكر القططي اتهامات أطلقتها وسائل إعلام إسرائيلية، للحركة تفيد "برغبتها في إشعال حرب بغزة لصالح إيران".

وقال تعقيباً على ذلك: "الجهاد وكل فصائل المقاومة الفلسطينية هي أحزاب وطنية، بأجندة وطنية، وقامت لتقاوم العدو وتحرر الأرض".

وأشار إلى أن "إيران ومحور المقاومة يدعمون القضية الفلسطينية، ولا يريدون لأحد أن يعمل لصالحهم في فلسطين، والإيرانيين يقاتلون إسرائيل ويدعمون كل من يقاتلها".

حكومة فلسطينية جديدة

ويعتبر القططي تشكيل حكومة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية دون قطاع غزة ولا تضم حركة "حماس"، نقلة للانقسام نحو "الانفصال" وتفتيت لـ"المشروع الوطني الفلسطيني".

وقال القططي: "أن تقام انتخابات تشريعية في الضفة دون غزة، وتشكل حكومة دون حماس خطوة ستقلل حالة الانقسام نحو الانفصال، وهذا يعتبر تكريساً للمأزق السياسي الفلسطيني".

وتساءل القططي: "في حال قطعت السلطة الفلسطينية علاقتها بشكل نهائي مع حركة حماس، واتجهت نحو تشكيل حكومة جديدة، كيف سידار قطاع غزة وبأي شرعية؟".

ووصف عضو المكتب السياسي للجهاد الإسلامي الوضع السياسي الحالي بـ"المأساة الفلسطينية الجديدة".

وتقول حركة "فتح" التي يتزعمها الرئيس محمود عباس إنها تتجه لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، خلفاً لحكومة التوافق برئاسة رامي الحمد الله، إثر تعثر ملف المصالحة مع حماس، يرأسها أحد قادة "فتح".

ويسود انقسام فلسطيني بين "فتح" و"حماس" منذ عام ٢٠٠٧، لم تفلح في إنهائه اتفاقيات عديدة، أحدثها اتفاق العام ٢٠١٧؛ بسبب نشوب خلافات حول قضايا، عديدة منها: تمكين الحكومة في غزة، وملف الموظفين الذين عينتهم "حماس" أثناء حكمها للقطاع.

القيادة الجديدة للحركة

ويقول القُططي، إن "السياسة العامة للحركة"، لم تتغير بتغير القيادة الجديدة، التي أفرزتها الانتخابات الداخلية التي جرت مؤخرا.

وفي أواخر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨، أعلنت حركة الجهاد عن إجراء انتخابات داخلية، أسفرت عن انتخاب أمين عام جديد هو زياد النخالة، ومكتب سياسي جديد.

وقال القُططي في ذلك الصدد: "هناك ثوابت في مواقف الحركة الفكرية والسياسية، لا تتغير بتغير القيادة، وهي مرتبطة بموضوع المبادئ الفكرية للحركة وملتزمة بالوثيقة السياسية للحركة".

وعن المواقف الثابتة، قال القُططي إن "الجهاد الإسلامي واستراتيجيتها وتكتيكاتها ووسائلها تتمسك بثلاثة محاور وهي (الإسلام، وفلسطين، والمقاومة)، مستدركا: "لكنّ هناك متغيرات قد تفرض نفسها على الحركة في الواقع السياسي، لها علاقة بالإقليم، لكنها لا تمس جوهر فكر الحركة وسياستها".

واستكمل قائلاً: "تلك المتغيرات غالبا تكون فيما يتعلق بالعلاقة الداخلية الفلسطينية والعلاقة مع الإقليم بشكل أساسي، لكن هذه يتم دراستها باستمرار، واتخاذ المواقف السياسية بناء عليها في إطار المبادئ العامة للحركة التي تتمحور حول الإسلام وفلسطين والمقاومة".

الهيئة العليا تقرر إعادة «الحراك البحري»... وإسرائيل تتهم حماس بالتصعيد التدريجي

القدس العربي . ٢٩/١/٢٠١٩

عقب توقف دام أربعة أسابيع، قررت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، إطلاق «الحراك البحري» الـ ٢٢، عند أقصى الحدود الشمالية الغربية لقطاع غزة، في إشارة فهم أن الغرض منها العودة تدريجيا لتصعيد الفعاليات، في حال استمرت إسرائيل في المماطلة بتنفيذ التفاهات التي أرسيت مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، والهادفة إلى إعادة الهدوء إلى القطاع.

وطوال الأسابيع الأربعة الماضية، لم تنظم الهيئة الوطنية العليا أي «حراك بحري» على الحدود البحرية الملاصقة لإسرائيل، وكانت ترجع السبب لسوء الأحوال الجوية، غير أنه فهم من تلك العمليات، ان هدفها خفض حدة التصعيد، في إطار تفاهات إعادة الهدوء التي رعتها عدة جهات، وتقود في نهايتها إلى رفع الحصار. ومن المقرر أن تنطلق عصر اليوم من جديد فعاليات «الحراك البحري» الذي يتمثل في مسير لقوارب صغيرة قرب الحدود، بمساندة شعبية على الشاطئ. وأسفرت فعاليات سابقة نظمت في ذروة «مسيرات العودة» عن سقوط العديد من الشهداء والجرحى، فيما تمكن المشاركون في مرات عدة من الاقتراب من السياج الفاصل، وقطعه والولوج إلى ثكنات عسكرية للقناصة الإسرائيليين وتخريبها.

يشار إلى أن الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، حذرت في ختام فعاليات الجمعة الماضية من أن استمرار مماطلة الاحتلال الاسرائيلي في كسر الحصار عن قطاع غزة، مؤكدة أن ذلك «سيفتح الباب مشرعا أمام تصعيد كبير سيدوق خلاله الاحتلال ومستوطنو غلاف غزة الألم والمعاناة».

وحملت الهيئة خلال المؤتمر الختامي للجمعة الـ ٤٤ من «مسيرات العودة»، الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية المباشرة عن استمراره في المماطلة في كسر الحصار الظالم عن قطاع غزة، وطالبت كلا من مصر والوسطاء الدوليين، بـ «التدخل قبل فوات الأوان». وأكدت الهيئة على أن الشعب الفلسطيني «قادر على تحويل هذه الغمة إلى ضغط كبير في وجه الاحتلال».

وفي هذا السياق أكدت تقارير إسرائيلية أن فرص التصعيد بعد رفض حماس استلام المنحة القطرية، بات أقوى من الماضي، في ظل عدم وجود ما يلزم الحركة بعدم التصعيد كما في الماضي، وفي ظل عدم التزام إسرائيل بالتفاهات.

وقالت قناة «كان» العبرية، إن هناك خطة أعدتها حركة حماس تهدف إلى «التصعيد التدريجي»، على أن يصل التصعيد إلى ذروته عند الاقتراب من موعد الانتخابات الإسرائيلية، في التاسع من أبريل/ نيسان المقبل. ونقلت القناة عن مصادرها أن «المجلس السري لحركة حماس» عقد اجتماعا خلال الأيام القليلة الماضية، لتقدير وتقييم الموقف حول تنفيذ مخرجات تفاهات التهدة مع إسرائيل، واتخذ قرارا بالتصعيد التدريجي عند السياج الأمني الفاصل، وذلك بحذر شديد، حتى لا يتدهور الوضع إلى «حرب واسعة» مع الاحتلال. وأشارت القناة إلى أن الدافع وراء القرار الذي اتخذه «مجلس شورى حماس»، هو قناعة قيادات الحركة بأن الفترة المتبقية حتى إجراء الانتخابات الإسرائيلية، تمثل فرصة جيدة للحركة للضغط على الحكومة الإسرائيلية، ما يضمن لها تحقيق بعض الإنجازات لصالح قطاع غزة.

وقالت إن حماس ستحاول الضغط على إسرائيل لتنفيذ المرحلة الثانية لتفاهات اتفاق التهدة، التي لا تتمحور حول تسهيلات مادية بسيطة أو مساعدات إنسانية للقطاع، وإنما البدء بتنفيذ سلسلة من المشاريع الكبيرة التي تتعلق بإمدادات الكهرباء إلى غزة، ومرافق تحلية المياه وغيرها من المشاريع التي تم عرضها ومن المفترض أن تنفذ تحت رعاية أممية عربية.

واعتبرت أن حماس تعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وأن بإمكانهم تحقيق خلال الثلاثة أشهر المقبلة، ما لم ينجحوا في تحقيقه حتى هذه الآن. وحسب المصادر التي تحدثت للقناة فإن حماس قررت رفض استلام أموال الدفعة الثالثة من الأموال القطرية، لتحرر نفسها من الالتزام بالهدوء.

يشار إلى أن إسرائيل لا تزال تماطل في تنفيذ ما ورد في تفاهات إعادة الهدوء، التي تشمل البدء في مشاريع إغاثية عاجلة في قطاع غزة لمساعدة السكان المحاصرين منذ ١٢ عاما، وكذلك توسيع رقعة الصيد، والسماح بدخول سلع تمنع سلطات الاحتلال إدخالها بموجب الحصار، والسماح بتصدير منتجات القطاع، ضمن عملية تقود إلى إنهاء الحصار، والشروع في تنفيذ مشاريع كبيرة وإعمار من أجل مساعدة السكان المحاصرين. يذكر أن مسؤولين عسكريين إسرائيليين سابقين طالبوا حكومة نتنياهو، بفعل كل ما بوسعها لمنع تصعيد جديد مع قطاع غزة، وذلك من أجل التفريغ لمنع إيران من التمرکز في سوريا، واصفين الوضع في غزة بأنه خطير.

حكومة الحمد الله تضع نفسها تحت تصرف عباس {فتح} تعزز سيطرتها... و{حماس} ترفض الاعتراف بشرعية التشكيل الوزاري المرتقب

الشرق الأوسط . ٢٩/١/٢٠١٩

وضعت حكومة التوافق الوطني نفسها تحت تصرف الرئيس محمود عباس، بعد يوم من قرار اتخذته اللجنة المركزية لحركة فتح بتشكيل حكومة سياسية جديدة من فصائل منظمة التحرير.

وقال المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق يوسف المحمود، إن «رئيس الوزراء رامي الحمد الله يضع حكومته تحت تصرف الرئيس محمود عباس». وأكد المتحدث ترحيب رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة بتوصيات اللجنة المركزية لحركة فتح القاضية بتشكيل حكومة جديدة.

وأضاف أن «رئيس الوزراء وأعضاء حكومة الوفاق الوطني أعربوا عن ثقتهم بنجاح جهود تشكيل حكومة جديدة تحمل على عاتقها هموم أبناء شعبنا، وتكمل السير على طريق استعادة الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام، والمضي في سبيل نيل الحرية والاستقلال».

وكانت اللجنة المركزية لحركة فتح، أوصت بعد اجتماع ترأسه عباس، الأحد، بتشكيل حكومة فصائلية سياسية من فصائل منظمة التحرير وشخصيات مستقلة.

وشكلت المركزية لجنة من أعضائها «روحي فتوح، وعزام الأحمد، وحسين الشيخ، وماجد الفتياني (بصفته أمين سر المجلس الثوري)، وتوفيق الطيراوي»، للبدء بحوار ومشاورات مع فصائل منظمة التحرير للاتفاق على الحكومة الجديدة، ويفترض أن هذه المشاورات قد بدأت.

وجاء قرار المركزية ليضع حداً لحكومة التوافق الوطني التي يترأسها رامي الحمد الله وشكلت عام ٢٠١٤ بالاتفاق بين حركتي فتح وحماس بهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، من دون أن تتجح في ذلك.

وقال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول إن «المرحلة الحالية تحتاج إلى تغيير». وأضاف أن هناك حاجة إلى حكومة سياسية فصائلية لتقود المرحلة المقبلة. «الموضوع السياسي هو الذي يطفو على السطح الآن».

وأردف: «أخذنا توجهاً بأن نتفرغ للمهام الأساسية وهي مواجهة أميركا والاحتلال الإسرائيلي وتهدة الوضع الداخلي. الرئيس أعطى أوامره بإعادة تعريف العلاقات مع إسرائيل (...) وتعديل اتفاق باريس (...) وأيضاً عدم قبول أي مساعدات أميركية انتصاراً لكرامة الشعب الفلسطيني».

وقرار حركة فتح بإنهاء الحكومة الحالية جاء في سياق الاستعدادات لإجراء انتخابات نيابية في الأراضي الفلسطينية بعد حل المجلس التشريعي الذي كان معطلاً لنحو ١١ عاماً. وكان عباس أعلن الشهر الماضي عن حل المجلس التشريعي بعد قرار المحكمة الدستورية الفلسطينية تضمن كذلك إجراء انتخابات نيابية خلال ٦ أشهر. وشكل حل «التشريعي» ضربة لحماس التي سيطرت على المجلس التشريعي، قبل أن يتم تعطيله بفعل سيطرتها بالقوة على قطاع غزة.

وتعزز حركة فتح عبر هذه الخطوات المتلاحقة، السيطرة أكثر على مفاصل السلطة، بما في ذلك رئاسة الوزراء والحقائب السيادية في مرحلة دقيقة وحساسة تشتمل على التجهيز لانتقال سلس في السلطة الفلسطينية.

وقال المسؤول الإعلامي في الحركة منير الجاغوب: «من يعرف فتح جيداً يدرك أنها استمدت شرعيتها من قدرتها الفائقة على التصدي للمهمات الصعبة. هكذا عملت فتح منذ انطلاقتها، لم تبحث يوماً عن الحلول السهلة، ولم تسلك درب السلامة بديلاً عن قيادة الشعب في الطرق الوعرة».

ودعا الجاغوب، باسم فتح جميع فصائل منظمة التحرير والمستقلين إلى تشكيل حكومة الصمود في وجه صفقة القرن بما تعنيه من تكريس للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وبما نشاهده من محاولات تمرير مخطط فصل غزة عن الوطن وتساقق قوى الانقلاب مع هذا المخطط». وقال: «فتح تعمل على إعادة بلورة أدوات النضال، لكن هدفنا لم يتبدل: إنهاء الاحتلال وإنجاز حق العودة وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس المحتلة».

ورفضت حماس جميع إجراءات حركة فتح بما في ذلك حل المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، ودعت إلى انتخابات عامة بدل نيابية.

وقالت حركة حماس إن أي حكومة تشكلها حركة فتح دون توافق «لن تحظى بأي شرعية».

وأضاف المسؤول في الحركة سامي أبو زهري، أمس، أن «تشكيل أي حكومة بعيداً عن التوافق الوطني هو استمرار لحالة العبث والتفرد الذي تمارسه فتح، ومثل هذه الحكومة لن تحظى بأي شرعية».

وموقف حماس هذا جاء بسبب استثنائها من مشاورات تشكيل الحكومة. وقال القيادي في فتح ماجد الفتياني إن المشاورات المقرر إجراؤها لتشكيل الحكومة الجديدة ستقتصر على فصائل منظمة التحرير، ولن تشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

واستبعاد حماس من الحكومة يعقد إمكانية إجراء انتخابات في قطاع غزة في ظل سيطرة الحركة على مفاصل الحكم هناك.

وقال العالول إن الانتخابات ستشمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس، ملمحاً إلى إمكانية إيجاد حلول لمشكلة منع الانتخابات في قطاع غزة باعتماد مبدأ القوائم في الانتخابات التي تضم مرشحي الضفة وغزة والقدس، وباعتبار غزة مع الضفة الغربية تشكل دائرة انتخابية واحدة.

لكن العالول أكد أن ذلك لن ينسحب على القدس. موضحاً: «إذا قبلنا إجراء انتخابات دون القدس، فهذا يعني أننا نرضخ (للرئيس الأميركي دونالد ترمب باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل) وهذا لن يتم».

وكان عباس نفسه أكد أنه لن يجري أي انتخابات إذا منعتها إسرائيل في القدس.

«فتح» تبدأ مباحثات تأليف حكومتها... بالعصا والجزرة!

الأخبار . ٢٩/١/٢٠١٩

لا تزال حركة «فتح» تواجه صعوبات في تأليف حكومة جديدة تضم فصائل «منظمة التحرير الفلسطينية»، بعد قرار «اللجنة المركزية» للحركة فك الارتباط مع «حماس»، وحلّ حكومة «الوفاق الوطني»، وذلك في ضوء رفض مسبق لدى عدد من فصائل المنظمة للدخول في الحكومة الجديدة، وهو ما دفع «فتح» إلى استخدام سياسة الترغيب والترهيب مع الفصائل للإسراع في تأليف الحكومة. وعلى رغم ضمان «فتح» مشاركة ستة فصائل صغيرة من «منظمة التحرير» في الحكومة المقبلة، إلا أنها تسعى إلى ضمّ الفصائل الأكبر، خاصة بعد رفض الجبهتين «الشعبية» و«الديموقراطية» و«المبادرة الوطنية» المشاركة، على أساس أن تأليف هذه الحكومة يجري من دون توافق وطني فلسطيني شامل، وأنه «يعزز الانقسام الداخلي».

يقول مصدر في «الشعبية» لـ«الأخبار» إن «مفاوضات تأليف الحكومة بدأت منذ أيام لحثنا على دخول الحكومة الفصائلية، بوصفها حكومة مقاومة سياسية لمواجهة المخططات الأميركية الهادفة إلى تصفية القضية». ويضيف: «قدمت فتح إغراءات مالية، وعرضت إعادة مخصصات منظمة التحرير ومضاعفتها، وإعطائنا مناصب مهمة داخل المنظمة والحكومة، بما في ذلك نائب رئيس الحكومة التي سيؤلفها عضو اللجنة المركزية لفتح محمد اشتية (بدلاً من رامي الحمدالله)، بالإضافة إلى إلغاء قانون الضمان الاجتماعي الذي نرفضه قطعاً». لكن الجبهة أبدت اعتراضها على إنشاء الحكومة بعيداً عن سياق المصالحة وتسميتها حكومة وحدة وطنية، لأنها لا تشمل جميع الفصائل، بل تعزّز «تفرد فتح في القرار». وبعد إبلاغ «الشعبية» «فتح» قرارها، نقل إليها قيادي في الأخيرة أنها ستكون «أكبر الخاسرين» على جميع الصعد، وسيكون التعامل معها على أنها تقف في صفّ «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وفي وقت متأخر من مساء أمس، أصدر عباس قراراً بوقف العمل بقانون «الضمان» (أحد أوجه اعتراض «الشعبية») وإعادة تعديله، وهو ما يبدو أنه مرتبط بالاعتراض «الجهادي».

أما على صعيد المباحثات مع «الديموقراطية»، فعلمت «الأخبار» أن «عرضاً كبيراً» ستقدمه «فتح» إليها مقابل مشاركتها في الحكومة. ويشمل العرض «إعادة دائرة شؤون المغتربين بعد سحبها منها في آب/ أغسطس الماضي، بالإضافة إلى زيادة مخصصاتها المالية، ومنحها ٣ وزارات، بينها وزارة مهمة». لكن «الديموقراطية» رفضت العرض «الفتحوي» أيضاً، مؤكدة أن تأليف حكومة فصائلية لا يندرج الآن في أولويات القضية الوطنية. وأعلن حزبا «الشعب» و«فدا»، بدورهما، أنهما يدرسان المشاركة في الحكومة، لكنهما في انتظار الاستماع إلى عرض «فتح» وطرحها السياسي للحكومة المقبلة.

في غضون ذلك، كشف نائب رئيس «فتح»، محمود العالول، أن أعضاء «المركزية» الموكلين بالحوار مع الفصائل حول تأليف الحكومة الجديدة هم: روجي فتوح، وعزام الأحمد، وحسين الشيخ، وماجد الفتياني، وتوفيق الطيراوي. وكان أمين سر «المجلس الثوري لفتح»، أحمد الفتياني، قال إن «اللجنة ستضع... تقريرها أمام الرئيس محمود عباس ومركزية فتح للمضي قدماً في تأليف الحكومة»، مشيراً إلى أن «من حق فتح أن يكون

رئيس الحكومة من أعضاء لجنتها المركزية أو أبنائها، بصفتها الفصيل الأكبر في منظمة التحرير»، مبيناً أن «هذا لا يعيب الحكومة، خاصة أننا نريد تأليف حكومة فصائلية سياسية». ورحب رئيس «الوفاق»، رامي الحمدالله، من جهته، بتوصيات «اللجنة المركزية»، مؤكداً وضع حكومته «تحت تصرف عباس».

غزة في "بازار" الانتخابات الإسرائيلية: تصاعد الضغط والتحريض

العربي الجديد . ٢٩/١/٢٠١٩

يتزايد ضغط الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مع تهديدات مستمرة بالتصعيد العسكري ومزيد من الحصار المطبق، في ظل أزمات معيشية تزداد قسوتها، بالتزامن مع حمى الانتخابات المبكرة في إسرائيل المقررة في إبريل/نيسان المقبل، وما يرافقها عادة من تصعيد لكسب أصوات الناخبين.

وعاد الحصار على غزة إلى المربع الأول وبات أشد من ذي قبل. كما تتزايد معاناة مليوني فلسطيني، ما يضغط على الفصائل في القطاع المحاصر، خصوصاً حركة "حماس" التي تدير المشهد الحكومي والسياسي فيه. وعلى الرغم من محاولات جرّ "حماس" إلى تصعيد واسع من قبل الاحتلال إلا أنها لا ترغب في ذلك وتركز على الجبهة الداخلية ومحاولة تأمين ما يمكن أن يخفف من الأزمات الإنسانية القاسية.

وتمتلك الفصائل في غزة ورقة مسيرات العودة وكسر الحصار، وهي الورقة التي أحدثت حراكاً لافتاً في الأشهر الأخيرة، لكن التفاهات التي نتجت من هذا الحراك يبدو وكأنها كانت مؤقتة في ظل كثير من المعطيات عن التراجع الإسرائيلي عن الاتفاقات السابقة. ولا يستبعد أن تلجأ الهيئة النازمة لعمل مسيرات العودة، في وقت قريب، إلى تفعيل "أدوات الضغط" في الفعاليات، بما في ذلك إعادة العمل بخيار البالونات الطائرة والحارقة، وحرق الكاوتشوك، وقص السياج الحدودي.

وبعدما وضعت إسرائيل شروطاً على المنحة القطرية لموظفي حكومة غزة السابقة من المدنيين، رفضت "حماس" قبول هذا "الابتزاز"، وعلى الأثر حولت دولة قطر المنحة إلى الأمم المتحدة للقيام بمشاريع تشغيل مؤقت للغزيين، بقيمة تصل إلى ٢٠ مليون دولار.

ويترافق الضغط الذي يمارسه الاحتلال على القطاع مع أزمة مالية حكومية خانقة، ربما تكون الأصعب منذ وصول "حماس" للحكم وسيطرتها على القطاع. وتشكو "حماس" من "تجفيف" منابع تمويلها، وضغط متزايد على المتبرعين لها.

ويحاول الإسرائيليون أيضاً فرض وقائع جديدة على الأرض، تتآكل فيها تفاهات الهدوء على الحدود، التي أبرمها المصريون والقطريون بإسناد من الأمم المتحدة، وهو مؤشر على تعجيل المواجهة المقبلة، أو حتى التصعيد المدروس والمحدود بين الطرفين.

وتشعر حركة "حماس" ومعها الفصائل الأخرى المرتبطة في مسيرات العودة، بأنّ ما يجري حالياً هو "ابتزاز" إسرائيلي وضغط متزايد تزامن ذلك مع "شبه" انقطاع للاتصالات بين "حماس" والمخابرات المصرية، في ظل إغلاق القاهرة معبر رفح للأسبوع الثالث في وجه المغادرين من غزة.

ويعتقد الخبير في الشأن الإسرائيلي، حاتم أبو زائدة، أنّ الوضع في غزة يتجه نحو التصعيد بعد أن ضاقت السبل على الفلسطينيين وأصبح القطاع جزءاً من الدعاية الانتخابية والمزايدات بين الأحزاب الإسرائيلية، وأدخلت المقاومة والقضية الفلسطينية في هذا الأمر.

وأشار أبو زائدة، في حديث مع "العربي الجديد"، إلى أنّه في ظل أجواء المزايدات من الممكن أن تتصاعد الأمور خصوصاً في الأسابيع المقبلة قبل الانتخابات. وأوضح أنه إذا كان هناك نوع من التصعيد على السياج الحدودي فإن المقاومة سوف ترد، ومن باب المزايدات قد يقوم جيش الاحتلال بتصعيد الموقف.

ولا يوجد أي مصلحة، ولا يرغب أي طرف في المواجهة الشاملة. فالمقاومة لاعتبارات داخلية وإقليمية لا تريد هذه المواجهة، والطرف الإسرائيلي لا يرغب في حرب شاملة قد تستمر لأسابيع، يعرف تماماً كيف تبدأ ولكنه لن يعرف كيف تنتهي الأمور وكيف ستنتهي، وفق أبو زائدة.

وأوضح أبو زائدة أنّ الأوضاع في غزة بعد زيادة وطأة الحصار، والتلاعب الإسرائيلي بالمنحة القطرية، والضغوط التي تضاعفت، والمزايدات في الوضع الإسرائيلي قد تجلب تصعيداً، وقد يكون محدوداً، لكن لا أحد يعرف هل سيتطور أم لا.

وبالنسبة لأبو زائدة، فإنه يوجد استعجال من اليمين الإسرائيلي لما يسمى بخطة "صفقة القرن" والتي تضمن ضرب غزة وتطوير مقاومتها. وبحسب أبو زائدة "فاليمين يعرف أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد لا يتم انتخابه لمرة ثانية، ويحاول ابتزاز الإدارة الأميركية الأكثر تطرفاً وقرباً لإسرائيل، لانتزاع إنجازات على حساب الشعب الفلسطيني".

أما فصائل المقاومة، وفق أبو زائدة، فتحاول أن تركز على الجبهة الداخلية وعدم الدخول بمعاركة مفتوحة مع الاحتلال. ولفت إلى أنه من خلال المسيرات والضغط على الاحتلال الإسرائيلي، تحاول فصائل المقاومة إبعاد شبح الحرب الواسعة لأطول فترة وإلى حين تغير الظروف الإقليمية.

إصرار تركي على «منطقة آمنة» لعودة اللاجئين السوريين وروسيا مع اتفاق أضنة

الحياة . ٢٠١٩/١/٢٩

أكدت موسكو أن العمل وفق اتفاقية أضنة يضمن الأمن على الحدود المشتركة بين تركيا وسورية، فيما أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده ماضية في مشروع إنشاء «منطقة آمنة» شرق الفرات يمكن أن يعود إليها أربعة ملايين سوري.

وكشفت موسكو أن التحضيرات قائمة لعقد قمة لقادة ضامني آستانة في موسكو الشهر المقبل، كما أكدت أن الجولة الثانية عشرة من مفاوضات آستانة ستعقد منتصف الشهر المقبل، وأعربت عن ثقتها بأن مشاركة الولايات المتحدة «مفيدة».

وفي حين شددت روسيا على أنه لا يمكن السماح باستمرار وجود بؤر إرهابية في إدلب، أكدت أن عسكريي البلدين يواصلون التنسيق لحل الموضوع.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: «نحن نعتبر أنه من الممكن تماماً لتركيا وسورية استخدام اتفاق أضنة لعام ١٩٩٨ لهذا الغرض (توفير الأمن على الحدود المشتركة)... كما أعلم، فقد أصدرت الحكومة السورية أيضاً بياناً منذ أيام، يشير إلى استعدادها للعمل على أساس هذه الاتفاقية لضمان أمن الحدود»، وعزا لافروف «المشكلة الأمنية على الحدود السورية التركية» إلى «قرار الولايات المتحدة سحب مستشاريها، ونتيجة لذلك انسحاب الوحدات الموالية لها من هذه المناطق»، مشدداً على أنه «في هذه الظروف، من الضروري منع حدوث فراغ».

وجدد أردوغان التأكيد على أن بلاده تهدف إلى تأسيس منطقة آمنة من أجل عودة ٤ ملايين سوري في تركيا إلى بلادهم، وزاد: «عاد نحو ٣٠٠ ألف سوري إلى أراضيهم التي تم تطهيرها من الإرهابيين، مثل أعزاز وجرابلس والباب وعفرين، وإنشاء منطقة آمنة في الأراضي السورية المقابلة للحدود الجنوبية لتركيا سيكون كفيلاً بارتفاع عدد العائدين إلى الملايين».

وفي تلويح بأن تركيا لم تتراجع عن عملية عسكرية أعلنت عنها سابقاً، قال أردوغان: «سنحقق السلام والاستقرار والأمن في منطقة شرق نهر الفرات قريباً، تماماً كما حققناه في مناطق أخرى». وذكر أن بلاده تتسق مع الدول التي لها قوة عسكرية على الأرض، وعلى رأسها روسيا وأميركا، وأكد: «وجود مؤشرات إيجابية من الدولتين»، مشدداً على أن «هدف تركيا هو ضمان أمنها القومي وتعزيزه، إلى جانب ضمان وحدة الأراضي السورية». من جهة أخرى، نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن إيران وروسيا ستواصلان تعاونهما في سورية كشريكين رئيسيين.

وأشار قاسمي إلى تصريحات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف بأن روسيا لا تعتبر إيران حليفاً، قائلاً: «لا ينبغي الخوض كثيراً في المصطلحات السياسية، فالكلمات لديها معانيها في استخدامات معينة». وأضاف: «إذا ناقشنا كلمة حليف من الناحية القانونية فنجد لديها مفهوماً كما لديها مفهوم آخر من الناحية العرفية، ربما يفهم الجانب الروسي هذه الكلمة من الناحية القانونية وهذا الفهم صحيح، ربما تكون بيلاروسيا هي حليفة في هذا الشأن».

وتابع: «فهمنا لكلمة حليف هو فهم عرفي، ونحن في إطار بلدين جارين وشريكين مهمين كان لنا تعاون وثيق في قضايا ثنائية وحتى في محاربة الإرهاب في سورية وتعاوننا مع بعضنا وكشريكين رئيسيين، سنواصل هذا التعاون».

ورداً على سؤال آخر عن تصريحات رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى فلاحته بيشه عن أن الروس يعطلون أنظمة «أس ٣٠٠» خلال الهجمات الإسرائيلية على سورية، قال: «مع كل الاحترام للسيد فلاحته بيشه، إلا أن تصريحاته لا تمثل الموقف الرسمي لإيران. وزارة الخارجية هي المسؤولة عن إعلان الموقف الرسمي للبلاد». وتابع: «نواب البرلمان يعبرون عن آرائهم وجهات نظرهم، لكنني أستطيع أن أؤكد أن علاقاتنا مع روسيا جيدة على كل الصعد، ونحن نتبادل وجهات النظر في مختلف المجالات الثنائية والإقليمية والدولية، وستستمر هذه المحادثات. العديد من وفود البلدين ستزور طهران وموسكو في الأسابيع المقبلة، وستستمر المشاورات بين البلدين». وفي خصوص الأوضاع في إدلب مع تزايد الخروقات وتوسع سيطرة «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، قال لافروف إن «إدلب لا تزال وكراً للإرهابيين وهذه حقيقة واضحة»، مؤكداً أن «زملائنا السوريين أكدوا التزامهم بالقضاء على هذه البؤرة»، وزاد أن «الجانب الروسي مستعد لمواصلة اتخاذ إجراءات بموجب الاتفاق مع تركيا حول إدلب، بما في ذلك إنشاء منطقة منزوعة السلاح حول المنطقة الآمنة»، مستذكراً «حقيقة أن النصرة موجودة الآن، واستحوذت هيئة تحرير الشام على غالبية المنطقة، بالطبع، لا يتوافق مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل حل مشكلة منطقة الأمن في إدلب». ومع إشارته إلى أن وجود «جبهة النصرة» في محافظة إدلب السورية لا يتوافق مع اتفاقات موسكو وأنقرة في شأن حل مشكلة الأمن في هذه المنطقة، أكد لافروف أن «زملائنا الأتراك مع العسكريين الروس يعملون على الطرق الممكنة لتخطي هذا الوضع، ومن المفهوم أن بؤرة الإرهاب لا يمكن أن تبقى في شكل دائم». كما شدد الوزير الروسي على أنه «يجب عدم إعطاء أي قضية أولوية على حساب القضايا الأخرى، فكل القضايا مهمة الآن في سورية، وبالتوازي يجب العمل على تدمير البؤر الإرهابية، وعدم السماح لمشكلات الأمن على الحدود، وزيادة المساعدات الإنسانية، وتمهيد الظروف لعودة اللاجئين، وإتمام تشكيل اللجنة الدستورية، وبدء عملها بمساعدة البلدان الضامنة لعملية آستانة».

بلومبيرغ: هذه هي التطورات المهمة الواجب مراقبتها في سوريا

عربي ٢١. ٢٩. ١/ ٢٠١٩

نشر موقع "بلومبيرغ" تقريراً أعده كل من أونور أنت وامي تيبيل، يتحدثان فيه عن الانتصار الذي يحضر له رئيس النظام السوري بشار الأسد والتحديات المقبلة.

ويشير التقرير، الذي ترجمته "عربي ٢١"، إلى أن الحرب الأهلية السورية تقترب من نهايتها، إلا أن هناك إمكانيات لعنف متواصل في وقت يحاول فيه اللاعبون الدوليون إعادة النظر في استراتيجيتهم.

ويلفت الكاتبان إلى أن قرار الرئيس دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا أدى إلى زيادة اشتعال النيران، مشيرين إلى أنه في الوقت الذي سيتترك قراره الزعيم السوري وإيران وروسيا في موقع المسيطر على

الساحة، فإنه جراً إسرائيل على الإعلان عن الهجمات التي دكت فيها المواقع الإيرانية، وتحاول بطريقة أخرى استفزاز إيران للرد، فيما يحذر المحللون من مواجهة بينهما قد تؤدي إلى حرب إقليمية تدخل فيها لبنان والعراق. ويذكر الموقع أنه في الوقت ذاته فإن المتشددین الإسلامیین قاموا بعملية إحياء لنشاطاتهم، واستهدفوا القوات الأمريكية والمقاتلين الأكراد في عملية مفاجئة في منبج، فيما حققوا انتصاراً جديداً في محافظة إدلب، بشكل قد يدفع النظام في دمشق وروسيا للرد، لافتاً إلى أنه في الوقت ذاته فإن الهجمات التي تهدد بها تركيا رداً على الأكراد السوريين قد تدفعهم إلى أحضان النظام في دمشق وشركائه الدوليين.

وينقل التقرير عن أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد فواز جرجس، قوله: "يجب علينا ألا نخدع أنفسنا ونقول إن الحرب قد انتهت"، وأضاف أن "المعارك الكبرى قد انتهت، لكن الواقع هو أن الكفاح الاستراتيجي والسياسي بين القوى الدولية حول مستقبل سوريا لم ينته.. في الحقيقة فإن هذه هي المرحلة الأخطر في النزاع السوري".

وينوه الكاتبان إلى التطورات المهمة الواجب مراقبتها في الشأن السوري، بينها إسرائيل، المصممة على منع إيران من بناء على قاعدة دائمة في سوريا، وهي تقوم الآن بالحديث علناً عن المواجهة بعد سنوات من العمليات السرية، مشيرين إلى أن انسحاب الأمريكيين المقرر له سيجعل إسرائيل خاسرة لقوة كانت حصناً ضد القوات الإيرانية.

ويستدرك الموقع بأن الانسحاب يأتي في وقت أضعفت فيه العقوبات الأمريكية إيران، وأخبر رئيس هيئة الأركان المشتركة غادي إيزيكنوت صحيفة "نيويورك تايمز" أن إسرائيل قامت بآلاف الغارات على أهداف إيرانية التي قامت بها إسرائيل بمباركة إدارة دونالد ترامب.

ويورد التقرير نقلاً عن وزير الخارجية مايك بومبيو، قوله في خطابه الذي ألقاه في القاهرة: "ندعم وبقوة جهود إسرائيل لوقف طهران عن تحويل سوريا إلى لبنان قادمة"، في إشارة إلى القوة العسكرية والسياسية التي تمارس فيها إيران تأثيراً على لبنان ودعم حزب الله.

ويرى الكاتبان أن الرهانات كبيرة وليس من مصلحة إيران منح إسرائيل مبرراً لشن حرب أهلية، مشيرين إلى قول جرجس إن الحرب "قد تأتي أحياناً بسبب خطأ نظراً للمتغيرات غير المعروفة، ربما لحافز"، مشيراً إلى أن التهديد الأكبر في سوريا هو "حرب إسرائيلية إيرانية التي قد تتطور لحرب إقليمية شاملة".

ويلفت الموقع إلى أن التطور الثاني هو إدلب، حيث توصلت أنقرة مع روسيا إلى اتفاق لمنع هجوم روسي مع الحكومة السورية على آخر معقل للمعارضة، وهو هجوم كان سيؤدي إلى موجة لجوء جديدة إلى تركيا التي استقبلت 4 ملايين لاجئ، مستدركاً بأن الحسابات قد تغيرت الشهر الماضي بعدما سيطر تنظيم مرتبط بتنظيم القاعدة على إدلب.

ويفيد التقرير بأن وزير الخارجية التركية مولود تشاوش أوغلو ألمح إلى احتمال موافقة أنقرة على عملية محدودة روسية تركية لاستعادة إدلب، ما سيكون تراجعاً للسياسة التركية التي دعمت المعارضة السورية، مشيراً إلى أنه

بعد رهان أنقرة على سقوط النظام، فإنه لم يبق أمامها سوى خيارات محددة، ويبدو أفضلها هو الضغط على موسكو لتأخذ المصالح التركية في عين الاعتبار.

ويورد الكاتبان نقلا عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قوله إن روسيا "قد تدرس المصالح التركية"، مشيرين إلى قول مدير برنامج لبنان والعراق وسوريا في مجموعة الأزمات الدولية هايكو ويمن، إن هذا مجرد موقف دبلوماسي، وأضاف: "لا أعلم السبب الذي يجعل الروس يوافقون على وقوع مناطق جديدة تحت السيطرة التركية".

وينوه الموقع إلى أن التطور الثالث هو تنظيم الدولة، الذي قال الرئيس ترامب إنه انتهى، لكنه أثبت، وعلى مدى أسبوعين متتالين، قدراته عندما استهداف قوات كردية تدعمها أمريكا، وقتل أربعة جنود من بين ١٥ شخصا في عملية منبج.

ويجد التقرير أنه مع أن التنظيم قد انتهى في العراق، وضرب بقوة في سوريا، إلا أن خروج القوات الأمريكية قبل تحقق أي استقرار سيخلق الظروف ذاتها التي خلقها الغزو الأمريكي في مرحلة ما بعد ٩ / ١١، والانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، حيث قام تنظيم القاعدة بتجميع نفسه، وأعلن عن تنظيم جديد هو تنظيم الدولة، الذي سيطر على مناطق تعدل مساحة بريطانيا عام ٢٠١٤.

وينقل الكاتبان عن مدير الشركة البريطانية "فيرسك مابلكرافت" أنتوني سكينر، قوله: "في الوقت الذي لم يعد فيه تنظيم الدولة يعتمد على جيش قائم، فإنه بات يعتمد على حرب العصابات وأساليبها وهجمات إرهابية"، وأضاف: "تشير الأمم المتحدة والبنتاغون إلى أن التنظيم لا يزال لديه ما بين ٢٠ - ٣٠ ألف مقاتل في العراق وسوريا". وبحسب الموقع، فإن البعد الرابع هو الأكراد، حيث أدهش قرار ترامب الأكراد، ورحبت به تركيا، خاصة أن الوجود الأمريكي ردع تركيا عن القيام بهجوم ضد الأكراد، مشيرا إلى أنه من غير المعروف فيما إن كانت روسيا ستوافق على عملية تركية في العمق الكردي السوري.

ويختتم "بلومبيرغ" تقريره بالإشارة إلى أن سكينر يرى أن ما برز في الموقف التركي هو أن الأكراد ظلوا الأولوية التركية، "وتفضل تركيا تجنب القيام بعملية توغل عسكري في المناطق والقوات الأمريكية موجودة"، لافتا إلى أن تركيا لن تتحرك دون الموافقة الروسية؛ لتتأكد من عدم وجود الطيران الأمريكي يضرب من الجو.

إسرائيل في مواجهة وضع متفجر والقوة العسكرية ليست كافية

عرب ٤٨ . ٢٩ / ١ / ٢٠١٩

* قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق: القوة العسكرية لن تخرج إيران من سورية وإنما روسيا

* رغم استبعاد الحرب الشاملة فإن إمكانية تدهور الأوضاع قائمة

* ريفلين: - إيران قد تصعد من ردها على التدخل الإسرائيلي في سورية

- هناك حاجة لمبادرة سياسية إقليمية

- أوروبا تقترب من إسرائيل في تفكيرها حيال إيران

* نتنياهوو يشارك في مؤتمر وارسو ضد إيران

* نتنياهوو يواصل العمل على ترسيخ العلاقة مع مجموعة "فيسغراد"

تواصل إسرائيل الانشغال على مدار الساعة بإيران، سواء محليا أو دوليا، وتدمج في ذلك بين القوة العسكرية والهجمات المتكررة على المواقع الإيرانية في سورية، وبين العمل الدبلوماسي والسياسي لزيادة حدة الضغوطات على إيران.

ورغم التقديرات الإسرائيلية التي تستبعد اندلاع حرب شاملة، إلا أن ذلك لم يمنع أصواتا إسرائيلية من التحذير من إمكانية تدهور الأوضاع، نتيجة واقعة تدفع الأوضاع نحو التصعيد، أو نتيجة تصعيد الردود الإيرانية على الهجمات الإسرائيلية، وفقا أشار إلى ذلك الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، مساء الإثنين.

وفي ظل استمرار الهجمات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سورية، ثمة اعتقاد في إسرائيل أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لإخراج إيران من سورية، وأن هناك حاجة لممارسة ضغوطات سياسية دولية أشد على إيران، الأمر الذي تحدث عنه قائد سلاح الجو الإسرائيلي سابقا، أمير إيشيل.

وتركز المؤتمر السنوي للمعهد لدراسات الأمن القومي، الإثنين، بالشأن الإيراني، كما ينوي رئيس الحكومة الإسرائيلية المشاركة في مؤتمر في وارسو يتركز حول ما يطلق عليه "التهديد الإيراني"، والذي بادر إليه وزير الخارجية الأمريكية.

وفي السياق ذاته، ينوي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيناهو، استضافة قمة مجموعة "فيسغراد" (فيشيغراد)، والذي يتوقع أن يتناول إيران ضمن جملة القضايا.

قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق: القوة العسكرية لن تخرج إيران من سورية وإنما روسيا

قال قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق، الجنرال أمير إيشيل، مساء اليوم الإثنين، إنه رغم قوة إسرائيل الكبيرة فإن "قدراتها العسكرية لن تخرج الإيرانيين من سورية".

وعلى خلفية زيارة اثنين من المسؤولين الروس لإسرائيل لمناقشة الأوضاع في سورية، قال إيشيل "لا توجد قدرة عسكرية لإخراج إيران من سورية"، واستدرك أن روسيا هي التي تستطيع ذلك، مضيفا أن "هناك احتمالا كبيرا بأن تتقلب روسيا علينا".

وفي حديثه في المؤتمر السنوي للمعهد لدراسات الأمن القومي الإسرائيلي، قال إيشيل إنه لا يعتقد أن إسرائيل في الطريق إلى الحرب، ولكنه أضاف "أعتقد أنه يجب ألا نوهم أنفسنا، فمن الممكن أن يتطور ذلك، وقد رأينا ذلك في إطلاق الصاروخ على جبل الشيخ".

وتابع أنه "يوجد لإسرائيل القدرة على توجيه ضربة قاسية لنظام بشار الأسد واستقراره، ولكن روسيا ليست معنية بذلك". وأضاف أن إسرائيل تعمل على الجبهة الشمالية أيضا بواسطة "عمليات سرية".

وقال إن "البديل المباشر هو ما نفعله في استهداف التمرکز الإيراني ونقل الوسائل القتالية إلى حزب الله، وهناك بديل آخر هو إخراج إيران من سورية. ولكن ذلك لن يحصل بفضل عملية عسكرية، وإنما بواسطة عملية سياسية بقيادة روسيا".

وأضاف أن "التصعيد بشكله الحالي لن يؤدي إلى مواجهة شاملة لأن روسيا لن تسمح بذلك، الأمر الذي سينشئ ميزان ردع متبادل بين إسرائيل وإيران"، مضيفاً أن العمليات التي تنفذها إسرائيل ضد إيران تهدف إلى تحريك عملية خلق ضغوطات سياسية واسعة على إيران.

وبحسبه، فإن البديل للوضع الحالي هو "الإمكانية الصفرية بأن تنشط الولايات المتحدة في الساحة الدولية"، ولكنه لا يعتقد أن ذلك سيحصل، مضيفاً أن السوريين أيضاً لا يريدون "المتفجر الإيراني لديهم".

يشار إلى أنه على خلفية التوتر على الجبهة الشمالية، فقد وصل إلى إسرائيل، اليوم، المبعوث الروسي لشؤون سورية، ألكسندر لافرانتييف، ونائب وزير الخارجية الروسية، سيرجي فيرشنين. ومن المتوقع أن يجتمعا، الثلاثاء، مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

وكان المسؤولان الروسيان قد اجتمعا، الإثنين، مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. وتأتي هذه الزيارة في أعقاب التوتر الذي حصل الأسبوع الماضي في العلاقات بين إسرائيل وروسيا، على خلفية هجوم سلاح الجو الإسرائيلي على سورية. ووجهت موسكو تحذيراً لإسرائيل، طالبت فيه بوقف هذه الهجمات. وعلى صلة، قال الجنرال نيتسان ألون، في المؤتمر ذاته، إن غالبية العمليات العسكرية التي يصادق عليها المجلس الوزاري المصغر هي "لأهداف عملية وموضوعية، وليس لخلق صورة إنجاز، أو لتحقيق أغراض سياسية"، على حد قوله.

ريفلين: إيران قد تصعد من ردها على التدخل الإسرائيلي في سورية

قال الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بدوره، إنه يتوقع أن تصعد إيران من ردها على التدخل الإسرائيلي في سورية.

وفي المؤتمر للمعهد لدراسات الأمن القومي في تل أبيب، قال ريفلين، إنه يصف الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في الفترة القريبة بـ"التصعيد والتعقيد".

وقال أيضاً إنه "يبدو أن السقطات الإيرانية على الجبهة الشمالية، والتفاهات مع الحكومة الروسية ستؤدي إلى لجم إيران في الساحة الإقليمية"، ولكنه أشار إلى "تغيير اتجاه" في الشهور الأخيرة. وأضاف أن هناك من يعتقد أنه تم لجم المخططات الإيرانية في المنطقة بسبب التدخل الإسرائيلي، ولكنه يعتقد أن إيران سوف تصعد من ردودها في الشمال، في سورية ولبنان.

وأضاف أن الجهود الإيرانية تتصل أيضاً بالساحة الدبلوماسية العالمية، كما أن "استمرار التجارب على الصواريخ البالستية، والمؤامرات التي تخرج من طهران باتت محط خلاف مع الدول في الاتحاد الأوروبي"، على حد قوله.

"أوروبا تقترب من إسرائيل بشأن إيران"

وبحسبه، فإن هذا الموضوع قد ناقشه في لقائه مع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الأسبوع الماضي. وقال إنه يشعر أن الأوروبيين يتقربون من إسرائيل في تفكيرها حيال إيران، مضيفاً أن الصورة في الساحة الدولية أكثر تعقيداً، فهي تتحرك بين الرغبة في الحفاظ على الاتفاق النووي، وبين النية لوضع خطوط حمراء صارمة لإيران يجعلها تدفع ثمنها باهظاً إذا تجاوزتها.

وقال أيضاً إن إسرائيل قوية، وإن الثروات الدبلوماسية والإستراتيجية التي بنتها خلال سبعة عقود واجهت تحديات كبيرة، وإنها ترد على التهديدات من الخارج والتحديات من الداخل، في حين أن "إيران تتغذى من الفراغ السلطوي في سورية، والضعف البنوي للحكومة اللبنانية، وانسحاب القوى الديمقراطية من الشرق الأوسط".

"هناك حاجة لمبادرة سياسية إقليمية"

وقال أيضاً إنه "يجب أن نعيد حلفائنا إلى المنطقة، ربما في إطار مبادرة سياسية إقليمية. الوضع الراهن في الساحة الفلسطينية لا يخدم إسرائيل. يجب بناء الثقة مع الفلسطينيين. لننتحدث عن أمور يمكن حلها، وليس عن أمور تشغلنا ١٥٠ عاماً ولا يمكن حلها في لحظة. التفاهات التي تتجاوز الأحزاب والكتل لا تؤدي إلى خسارة مصوتين، فمنذ مطلع الصهيونية وحتى يومنا كانت إسرائيل المبادرة هي إسرائيل المنتصرة". على حد قوله.

وتطرق ريفلين إلى التوتر على الحدود مع قطاع غزة في الشهور العشرة الأخيرة، وقال "إذا كان ذلك في الماضي يتجلى في إطلاق الصواريخ، ففي السنة الأخيرة أضيف إليه المظاهرات على السياج الحدودي، وإطلاق الطائرات الورقية الحارقة. وتابع أن "الصراع الداخلي بين حركتي فتح وحماس، وقرار محمود عباس فرض عقوبات على قطاع غزة دفع إسرائيل إلى اتخاذ القرارات الأقل سوءاً".

وأضاف أن الحل العسكري لوحده لن يؤدي إلى تحسين الأوضاع للمدى البعيد في المنطقة، وإنما "الدمج بين القوة العسكرية والتسهيلات الجزئية، والدبلوماسية المصرية". وبحسبه، فإن إسرائيل كانت تريد أن تعود السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، ولكن في الوضع القائم، فإنها تتخذ القرارات بناء على المصالح الفورية، حتى لو تعارضت مع الرؤية المستقبلية.

وقال أيضاً إن "التعقيدات إزاء حركة حماس لن تزول، فروحها وعناصرها ينتقلون إلى الضفة الغربية بشكل مقلق. وإذا كان ينظر إلى حماس كتهديد، فإن قطاعات من الشعب الفلسطيني وقيادته يرون أنه قد تكون طريق حماس هي الحل. هذا التوجه الجديد ينشئ تعقيدات حقيقية أمام إسرائيل".

نتنياهوو يشارك في المؤتمر الدولي وارسو ضد إيران

من المتوقع أن يشارك رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في مؤتمر ضد إيران سيعقد في العاصمة البولندية، وارسو، بعد أسبوعين.

ونقلت "شركة الأخبار" الإسرائيلية (القناة ١٣) عن مسؤول إسرائيلي قوله إن إسرائيل أطلعت الحكومة البولندية والإدارة الأميركية بشكل رسمي بنية نتنياهو المشاركة في المؤتمر.

ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر وزراء خارجية عدد من الدول الخليجية، بينها السعودية والإمارات والكويت وعمان.

كما يتوقع أن يكون نتنهاو أأء الخطباء المركزين في المؤتمر. وبحسب "شركة الأخبار" فإنه ينوي إلقاء خطاب يشن فيه هجوما حادا على إيران.

وكان وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، الذي باءر إلى عقد المؤتمر، قد صرح، قبل بضعة أسابيع، أن المؤتمر ستركز في ما أسماه "التهديد الإيراني"، الأمر الذي دفع كل من روسيا والصين إلى الإعلان عن مقاطعة المؤتمر، كما دفع الدول الأوروبية العظمى إلى الإعلان عن إفاء مستوى أقل من وزراء خارجية. ومنذ ذلك الحين تحاول واشنطن وبولندا التهئة، والاءعاء بأن المؤتمر ستركز على الأمن في الشرق الأوسط بشكل عام، وليس بإيران بالذات.

وفي هذا الإطار، قال نائب مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جوناثان كوهين، إن المؤتمر ليس بهءف "تشويه سمعة إيران"، وذلك في أعقاب تغريدة لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، وصف فيها المؤتمر بأنه "سيرك معاء لإيران".

وآعا كوهين إلى المؤتمر كـ"لقاء لعصف الأءمغة بهءف رسم بنية تحتية أمنية أوسع"، وشدد على أنه "ليس هيئة لمناقشة الاءعاءات المعارضة للاتفاق النووي مع إيران"، مضيفا أنه بالرغم من معارضة واشنطن للاتفاق النووي، فإنها تحترم الدول الأخرى التي قررت دعم الاتفاق، وإن "المؤتمر لا يهءف لتشويه سمعة إيران أو مهاجمتها".

ترسيخ العلاقات مع مجموعة فيسغراء

إلى ذلك، من المقرر أن يتوجه نتنهاو من وارسو إلى ألمانيا للمشاركة في مؤتمر الأمن السنوي، وبعد ذلك يعود إلى البلاد لاستضافة قمة مجموعة "فيسغراء" (فيشيغراء)، التي تضم هنغاريا وبولندا وسلوفاكيا والتشيك. يشار إلى أن مجموعة فيسغراء تضم أربع دول في وسط أوروبا تعارض مركبات كثيرة في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي.

ويعمل نتنهاو على ترسيخ العلاقات مع دول هذه المجموعة، وذلك لاستغلالها كرافعة معارضة لقرارات الاتحاد الأوروبي ضد إسرائيل، وخاصة ما يتصل منها بالاحتلال والاستيطان وحقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى إيران.

كيف ستهزم إسرائيل نفسها؟ نبوءات النهاية كما يرويها الإسرائيليون

الجزيرة نت . ٢٩/١/٢٠١٩

في حوار صحفي نشر في الآونة الأخيرة رسم المؤرخ الإسرائيلي الشهير بيني موريس صورة قاتمة لنهاية إسرائيل كما يراها، وافترض أفقا زمنيا لهذه النهاية المحتومة في رأيه.

ورغم أن مثل هذه التنبؤات قد لا تؤخذ على محمل الجد في الأوساط السياسية، فإن رؤية موريس لها وزن معتبر في إسرائيل، بعدما أمضى الرجل سنوات طويلة في دراسة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ودقائقه.

يعد بيني موريس أحد أشهر وجوه حركة "المؤرخين الجدد" وهو مصطلح يطلق في إسرائيل بشكل فضفاض على مجموعة من المؤرخين الذين نقضوا الرواية الإسرائيلية المعتمدة لتاريخ الصراع مع العرب، واعترفوا بما ارتكبه الصهاينة من قتل وتهجير.

ولا يعني هذا أن كل "المؤرخين الجدد" يستشعرون مسؤولية إسرائيل عن هذه الجريمة التاريخية، فهم ينطلقون من منطلقات مختلفة في دراستهم لذلك التاريخ، ومنهم موريس الذي لا يرى بأسا في التطهير العرقي، ويعتقد أن اليهود عليهم القيام بكل ما يلزم لحماية أنفسهم.

لكن موريس يقدم جل أفكاره بنقش واقعي بعيد عن الرغبات والتمنيات غالبا، ويقول في الحوار الذي أجرته معه صحيفة هآرتس الإسرائيلية هذا الشهر "لا أرى لنا مخرجا"، وذلك في معرض حديثه عن فرص إسرائيل في البقاء كـ "دولة يهودية".

ويمضي شارحا "اليوم يوجد من العرب أكثر من اليهود بين البحر (المتوسط) والأردن. هذه الأرض بأكملها ستصير حتما دولة واحدة ذات أغلبية عربية". ويضيف أن "إسرائيل لا تزال تدعو نفسها دولة يهودية لكن حكمنا لشعب محتل بلا حقوق ليس وضعاً يمكن أن يدوم في القرن الحادي والعشرين، في العالم الحديث. وما أن تصبح لهم حقوق فلن تبقى الدولة يهودية".

كيف يرى المؤرخ الإسرائيلي المستقبل إذن في ضوء هذه المعطيات، وفي ضوء إيمانه العميق بأنه ليس ثمة فرصة واقعية للتوصل إلى سلام حقيقي بين كيان فلسطيني وكيان إسرائيلي؟

يقول موريس "هذا المكان سيتردى كدولة شرق أوسطية ذات أغلبية عربية. العنف بين المكونات المختلفة داخل الدولة سيزيد. العرب سيطالبون بعودة اللاجئين. واليهود سيظلون أقلية صغيرة في خضم بحر عربي كبير من الفلسطينيين.. أقلية مضطهدة أو مذبوحة، كما كان حالهم حين كانوا يعيشون في البلدان العربية. وكل من يستطيع من اليهود سيهرب إلى أميركا والغرب".

ثلاثون أو خمسون سنة

وعن الأفق الزمني لهذا الانهيار يقول موريس إن "الفلسطينيين ينظرون إلى كل شيء من زاوية واسعة وطويلة الأمد، ويرون أن هناك خمسة أو ستة أو سبعة ملايين يهودي هنا في هذه اللحظة، يحيطهم مئات الملايين من العرب. ليس ثمة ما يدعوهم للاستسلام لأن الدولة اليهودية لا يمكن أن تدوم. الانتصار سيكون حليفهم حتما، في غضون ثلاثين إلى خمسين سنة سينتصرون علينا".

وما إن نشرت توقعات موريس التي لم تكن سوى جزء يسير من حوار طويل تناول موضوعات عدة، حتى انهال عليه كتاب وقادة رأي إسرائيليون بالانتقادات والالتماسات.

ومن اللافت في هذا السياق أن التنبؤات الإسرائيلية عن اضمحلال إسرائيل وانهارها وهزيمتها من الداخل تصدر عن تيارات فكرية مختلفة، إذ يوجد بين المتنبئين من هو مثل بيني موريس الذي يرى أن الإسرائيليين ضحايا تتربص بهم الأمم، ويوجد آخرون يرون أنهم مذنبون يكتبون تلك النهاية "المأساوية" بأيديهم.

من الفريق الثاني يبرز اسم أفراهم بورغ السياسي الإسرائيلي المخضرم ورئيس الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) سابقاً، الذي أثار عواصف في الرأي العام الإسرائيلي على مدى سنوات بأرائه وكتبه التي حذرت من توافر أسباب زوال إسرائيل.

كان بورغ نجماً من نجوم اليسار الإسرائيلي في وقت من الأوقات، وتقلد العديد من المناصب المهمة من بينها رئاسة الكنيست لأربع سنوات، ورئاسة "الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل"، و"المنظمة الصهيونية العالمية".

عقلية الغيتو

ويرى بورغ أن إسرائيل بنبذها للديمقراطية وتمسكها بعقلية "الغيتو" وإهدارها للقيم الإنسانية، إنما تأخذ بأسباب الانهيار وتعجل بالنهاية. وكتب بورغ في عام ٢٠٠٣ في خضم الانتفاضة الفلسطينية الثانية مقالا لصحيفة غارديان البريطانية بعنوان "نهاية الصهيونية" تحدث فيه عن العواقب الخطيرة للسلوك الإسرائيلي.

قال بورغ "إن إسرائيل التي لم تعد تعبأ بأبناء الفلسطينيين لا ينبغي أن تتفاجأ حين يأتي الفلسطينيون إليها مشحونين بالحقد ويفجرون أنفسهم في مراكز اللهو الإسرائيلية"، وأضاف "إنهم يريقون دماءهم في مطاعنا ليفسدوا شهيتنا لأن لديهم أبناء وآباء في البيت يشعرون بالجوع والذل".

وفي عام ٢٠٠٧، أثار بورغ عاصفة أخرى حين نشر كتابه "هزيمة هتلر" الذي يشبه فيه حال إسرائيل بحال ألمانيا النازية قبيل هزيمتها. ويحذر في الكتاب من أن قطاعاً متضخماً من المجتمع الإسرائيلي يستخف بالديمقراطية السياسية ويعادي الأجانب، ويقول إن الدولة باتت تحت رحمة أقلية متطرفة.

ولا يزال بورغ ينشر هذه الفكرة التي يلخصها بالقول إن "إسرائيل غيتو صهيوني يحمل أسباب زواله في ذاته"، ويوضح في أحد الحوارات الصحفية أن "الناس يرفضون الاعتراف بذلك، لكن إسرائيل اصطدمت بجدار. اسأل أصدقاءك إن كانوا على يقين من أن أبناءهم سيعيشون هنا، كم منهم سيقول نعم؟ ٥٠% على أقصى تقدير. بعبارة أخرى، النخبة الإسرائيلية انفصلت عن هذا المكان، ولا أمة دون نخبة".

ويفخر بورغ بأنه يحمل جواز سفر فرنسا اكتسبه لزوجته من امرأة فرنسية المولد، وحين سئل إن كان يوصي الإسرائيليين بالحصول على جواز ثان، قال إن كل من يستطيع عليه أن يفعل ذلك.

رؤية عربية

وفي الجانب العربي والإسلامي لا تندر الكتابات والنظريات عن زوال إسرائيل والتصورات عن تلك النهاية ومواعيدها المتوقعة. لكن قل أن يوجد مثيل للجهد الذي بذله المفكر المصري عبد الوهاب المسيري في البحث في تاريخ الصهيونية ودراسته، وصولاً إلى استنتاج زوال إسرائيل.

قضى المسيري نحو ربع قرن في كتابة موسوعته "اليهود واليهودية والصهيونية"، وفي شهور عمره الأخيرة قبل وفاته عام ٢٠٠٨ - تحدث المسيري بوضوح عن توقعاته لـ "نهاية قريبة" لإسرائيل، ربما خلال خمسين عاماً، كما قال في حوار مع وكالة رويترز.

يجرد المسيري توقعاته من التفاؤل والتشاؤم ويقول إنه يقرأ معطيات وحقائق في سياقها الموضوعي لاستخلاص النتائج المنطقية. ويرى المفكر المصري أن إسرائيل "دولة وظيفية" بمعنى أن "القوى الاستعمارية اصطنعتها وأنشأتها للقيام بوظائف ومهام تترفع عن القيام بها مباشرة. هي مشروع استعماري لا علاقة له باليهودية". ويقول المسيري إن هذه الدولة ستواصل التقهقر وإن المقاومة الفلسطينية ستتهك إسرائيل إلى أقصى حد حتى وإن لم تتمكن من هزيمتها، مما سيجعلها مرشحة للانحيار خلال بضعة عقود لأن "الدورات التاريخية أصبحت الآن أكثر سرعة مما مضى".

ويوضح قائلا "في حروب التحرير لا يمكن هزيمة العدو وإنما إرهاقه حتى يُسلم بالأمر الواقع"، مضيفاً أن المقاومة في فيتنام لم تهزم الجيش الأميركي وإنما أرهقته لدرجة اليأس من تحقيق المخططات الأميركية وهو ما فعله المجاهدون الجزائريون على مدى ثماني سنوات في حرب تحرير بلدهم من الاستعمار الفرنسي.

وروى المسيري أنه التقى في الولايات المتحدة في منتصف الستينيات يهوديا عراقيا هاجر إلى إسرائيل ومنها إلى أميركا، صارحه بأن "الأشكيناز (اليهود الغربيين) محتفظون بعناوين ذويهم في الخارج. وبعد توالي الهزائم زاد عدد من يطلبون الحصول على جوازات سفر غربية بالتزامن مع الهجرة العكسية من إسرائيل للخارج". وفي حديث آخر لبرنامج بلا حدود على قناة الجزيرة في مايو/أيار ٢٠٠٨ تحدث المسيري عن أبعاد المشاكل التي تهدد بقاء إسرائيل، ومن بينها المشكلة الاجتماعية السكانية حيث يقول إن إسرائيل "دولة عنصرية تعاني من مشكلة ديمغرافية. العرب يتكاثرون واليهود يتناقص عددهم من خلال النزوح وانقطاع الهجرة والإحجام عن الإنجاب".

لكن هناك مشاكل أخرى أكثر عمقا، يوجزها المسيري في فشل عملية صهر اليهود داخل تلك الدولة المصطنعة لإنتاج "المواطن العبراني"، وقبل ذلك هناك إخفاق أكبر يتمثل في "سقوط الإجماع الصهيوني" على نظرية "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، فقد وجد اليهود شعبا حيا مقاوما في فلسطين ولم يستطيعوا توحيد صفوفهم كشعب واحد، خاصة أن غالبية اليهود في العالم ما زالت تعيش خارج إسرائيل. ويرى المسيري أن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي خلص إلى استحالة حل مشكلة "المقاومة" وأنه يحاول فقط التقليل من تأثيرها.

وربما كان المسيري باحثا متجردا وموضوعيا في دراسته العميقة لليهودية والصهيونية، لكنه كان أيضا منظرا للمقاومة متقد العاطفة يرى أن التفاف العرب والمسلمين حول هذه المقاومة سيعجل بنهاية إسرائيل.

نتنياهو يقرر عدم تمديد ولاية التواجد الدولي المؤقت في الخليل

أمد . ٢٨/١/٢٠١٩

قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يوم الإثنين، عدم تمديد ولاية التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH).

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية هاجمت بعثة "تيف" أكثر من مرة، واتهمتها بتقديم روايات "أحادية الجانب" حول الأوضاع في الخليل. ووفقاً للموقع الرسمي للبعثة، فإن مهمتها الأساسية هي أعمال المراقبة وكتابة التقارير عن الوضع في الخليل في المناطق الخاضعة لعمل البعثة في المدينة. وتشارك البعثة هذه التقارير مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية بما يتصل بالتقارير وكذلك مع الدول الست المشاركة، وهي: الدنمارك، وإيطاليا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، وتركيا. وتحاول بعثة "تيف" الحفاظ على تواجد مرئي في مدينة الخليل، وخاصة في المناطق الساخنة، مثل: البلدة القديمة، وتل الرميدة، وطارق بن زياد، وجبل جوهر، وتسيّر دوريات يومية طيلة العام، من أجل الملاحظة ومراقبة الوضع في المدينة.

قائد بالحرس الثوري: استراتيجية إيران هي محو إسرائيل من على الخريطة

الأنباء الألمانية . ٢٩/١/٢٠١٩

هدد قيادي بالحرس الثوري الإيراني اليوم الاثنين بمحو إسرائيل من الجغرافيا السياسية للعالم. ونقلت وكالة أنباء "مهر" الإيرانية عن نائب قائد الحرس الثوري حسين سلامي القول: "استراتيجيتنا تتمثل في محو الكيان الصهيوني من الجغرافيا السياسية للعالم". وأضاف: "يبدو أن هذا الأمر أصبح قريباً بسبب إجراءات هذا الكيان الأرعن التي ستكون نهاية لوجوده". وتابع بالقول: "إذا قام الكيان الصهيوني بأي تحرك يقود إلى حرب جديدة فإن هذه الحرب ستكون الحرب التي تؤدي إلى زواله وتحرير الأراضي المحتلة، ولن يجد الإسرائيليون لأنفسهم مقابر في فلسطين ليدفنوا فيها جثثهم". تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تعتبر إيران خطراً وجودياً عليها في ظل التصريحات الحماسية المتكررة لقياداتها بمحو إسرائيل من على الخريطة.

استطلاع رأي: ٤٨% من الأميركيين لا يتقنون بترامب

فرانس برس . ٢٨/١/٢٠١٩

أجرت صحيفة "واشنطن بوست" وقناة "إي بي إس نيوز"، استطلاعاً للرأي أظهر أن نحو نصف الأميركيين لا يتقنون بالرئيس دونالد ترامب. وكشفت الصحيفة عن نتائج استطلاع الرأي اليوم الإثنين، وتُظهر شبه إجماع حول معارضة ترامب، فقال ٤٨ في المائة من المستطلعة آراءهم إنهم لا يتقنون "على الإطلاق" به، فيما قال ٦٤ في المائة منهم، أنهم لا يتقنون به لاتخاذ القرارات الصحيحة للبلاد.

ورغم أن الأميركيين عبروا عن رفضهم سياسات ترامب، إلا أنهم أظهروا أن لديهم ثقة قليلة بالديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس.

وقال ٤٣ في المائة من المشاركين في الاستطلاع إنه لديهم ثقة "كبيرة" أو "لا بأس بها" بالديمقراطيين، مقابل نسبة ٣٠ في المائة فقط ممن قالوا نفس الأمر عن الجمهوريين.

وأشار الاستطلاع إلى أن ٢١ في المائة من الأميركيين قالوا إن لديهم ثقة كبيرة بترامب، ولم تحدد النسبة المتبقية موقفها.

وأجري الاستطلاع بين ٢١ و ٢٤ كانون الثاني/يناير الحالي، أي خلال الإغلاق الجزئي للحكومة الأميركية، وشارك فيه ١٠٠١ شخص بالغ، مع هامش خطأ في اختيار العينات زائد أو ناقص ٣,٥ نقطة مئوية.

وأجري الاستطلاع بعد نحو شهر من الإغلاق الجزئي للمؤسسات الفيدرالية، وهو الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، بسبب إصرار الديمقراطيين على رفض طلب ترامب بإضافة ٥,٧ مليارات دولار إلى مشروع الموازنة لتمويل بناء جدار حدودي مع المكسيك.

وأظهر الاستطلاع تراجع شعبية ترامب خلال العامين اللذين قضاهما في منصبه، حيث يرى ٣٢ في المائة من الأميركيين أنه شخص مرغوب فيه، مقابل ٥٩ يرونه عكس ذلك، وهو بذلك يتقدم بنقطتين فقط على معدل تأييد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، قبل بدء إجراءات عزله لتنت تبرأته لاحقاً بقضية المتدربة مونیکا لوبنسكي.

يشار أنه في الاستطلاع الذي أُجري في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٧، قال نصف المشاركين إنهم توقعوا أن يقوم ترامب "بعمل ممتاز أو جيد" لإصلاح عجز الميزانية في البلاد، إلا أنه في استطلاع هذا الشهر انخفضت نسبتهم إلى ٣٣ في المائة.

وكلف الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة حتى الآن، ١١ مليار دولار، بينها ٣ مليارات لن تستطيع السلطات تعويضها، بحسب ما أعلن عنه اليوم مكتب الميزانية في الكونغرس.

وأوضح المكتب في بيان أنه "نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، يرى مكتب الميزانية في الكونغرس أنه تم اقتطاع ثلاثة مليارات دولار من إجمالي الناتج الداخلي في الفصل الرابع من ٢٠١٨. وخلال الفصل الأول من ٢٠١٩، تدنى مستوى إجمالي الناتج الداخلي بثمان مليارات دولار (...) بما يعكس في آن أسابيع الإغلاق الخمسة واستئناف النشاط الاقتصادي عند استئناف التمويل".

وتعرض عشرات آلاف الموظفين الحكوميين إلى تجميد رواتبهم طوال فترة الإغلاق الجزئي.

مجلس الشيوخ الأمريكي يدفع بتشريع خاص بالشرق الأوسط

رويترز . ٢٩ / ١ / ٢٠١٩

دفع مجلس الشيوخ الأمريكي، يوم الاثنين، بتشريع جديد يخص جملة ملفات في الشرف الأوسط.

ويعيد التشريع الجديد التأكيد على الدعم لحلفاء في الشرق الأوسط، ويتضمن فرض عقوبات جديدة على سوريا، وإجراء لمحاربة حركة تدعو لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض عقوبات عليها؛ بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين.

وكان الديمقراطيون قد عرقلوا التشريع في المجلس في أثناء الإغلاق الجزئي للحكومة، والذي استمر ٣٥ يوما، قائلين إنه يتعين على مجلس الشيوخ أن ينظر أولا في تشريع لإعادة تشغيل الإدارات الحكومية. لكن بعد الاتفاق يوم الجمعة على إنهاء الإغلاق حتى ١٥ فبراير/ شباط على الأقل، انضم معظم الديمقراطيون إلى الجمهوريين في تأييد بدء النظر في مشروع القانون.

ولا يزال أمام الإجراء عدة خطوات كي يصبح قانونا، وقد لا يصل أبدا إلى هذه المرحلة. وحتى إذا أقره مجلس الشيوخ، فيجب أن يوافق عليه أيضا مجلس النواب الذي يسيطر الديمقراطيون على غالبية مقاعده. ويتضمن مشروع القانون بنودا لفرض عقوبات جديدة على سوريا، وضمان المساعدات الأمنية لإسرائيل والأردن. وينظر إلى هذه البنود على أنها مساع لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة بعد أن أعلن الرئيس دونالد ترامب فجأة الشهر الماضي عن اعتزامه سحب قواته من سوريا سريعا.

إلا أن مشروع القانون يتضمن أيضا بندا خاصا بحركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل، وهو بند يرى معارضوه أنه ينتهك حرية التعبير.

وقال السناتور بيرني ساندرز، وهو عضو مستقل يشارك في اجتماعات الديمقراطيين وكان من الأصوات المعارضة في التصويت الذي جرى أمس الاثنين: "رغم أنني لا أؤيد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، فإنه يتعين علينا الدفاع عن الحق الدستوري، الذي يكفل لكل أمريكي المشاركة في العمل السياسي. ومن الواضح بالنسبة لي أن هذا القانون سينتهك هذه الحقوق".

واتهم بعض الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس الديمقراطيين بتأييد حركة المقاطعة التي يعتبرونها معادية للسامية. واتهم الديمقراطيون من جانبهم الجمهوريين بمحاولة استغلال الإجراء الخاص بحركة المقاطعة في بث الانقسام بين الديمقراطيين المعتدلين والليبراليين.

حكومة فلسطينية وحوار في موسكو

عدلي صادق . العرب . ٢٩/١/٢٠١٩

في خط متواز، يُلاحظ حراك الشيء ونقيضه في المشهد الفلسطيني. فقد كان الحديث في الأسبوع الماضي يتركز على حكومة فصائلية دعا رئيس السلطة، محمود عباس، إلى تشكيلها. وعندما يقول من موقعه في رام الله إن الحكومة التي يريدها فصائلية، فإنّ القصد هو أن تتشكل من فصائل منظمة التحرير، أو ما يتجاوب منها مع هذه الدعوة.

في الوقت نفسه والأسبوع نفسه، جرى الحديث عن حوار فلسطيني في موسكو. وكان سفير السلطة الفلسطينية لدى روسيا، هو الذي تطوع للحديث عن هكذا حوار يجري بحضور حماس يوم ١٢ فبراير القادم. وبدا من خلال منطوق تصريح السفير الفلسطيني، أن المحاولة الروسية- في حال كانت هناك محاولة فعلا- لا تعدو كونها عملية استكشافية، تتاح فيها لوفود الفصائل فرصة السفر و"تغيير الجو" لأن الروس، حسب السفير، لن يتدخلوا في الحوار الفلسطيني، ما يعني أن الأطراف الفلسطينية التي لم يُجد معها التدخل التفصيلي المصري في قضايا الانقسام، يستحيل أن يُجدي معها حوار لا يتدخل فيه الآخرون، ذلك علماً بأن التأثير المصري على الأطراف الفلسطينية أكبر بما لا يُقارن من التأثير الروسي. وهذا يؤشر، باختصار، إلى أن دعوة الفصائل وحركة حماس إلى الحوار في موسكو، بدت عقيمة منذ اللحظة الأولى.

الأكثر عُقما في ما جرى في الأسبوع الماضي، هو الحديث عن حكومة فلسطينية جديدة، وُصفت بأنها سياسية. وجاء هذا الوصف، ليعكس النوايا بتكليف مركزية فتح العباسية، بتشكيل الحكومة ومحاولة جذب فصائل للمشاركة الصورية وغيروازنة فيها. فمثل هذه الحكومة، ستقطع مع حركة حماس ومع غزة ومع مشروع المصالحة، وستكون أحد أشكال التهيئة للفصل بين الضفة وغزة. ويمكن أن تُعتبر الدعوة إلى حكومة جديدة، رغم تفشي الحديث عنها وعن أسماء مرشحة لرؤسها؛ محض مناورة جديدة لاستهلاك الوقت والإبقاء على الوضع الراهن والمراوحة في المربع نفسه.

وينظر الفلسطينيون إلى مثل هذا المنحى على أنه محاولة من الطبقة السياسية للتهرب من الاستحقاقات الدستورية والتمكين للإرادة الشعبية. فبعد أكثر من عشر سنوات من الفشل في التوصل إلى صيغة لإنهاء الانقسام الفلسطيني؛ لم يعد هناك سوى التوصل بمساعدة وضغوط دول الإقليم وجامعة الدول العربية إلى توافق على أن تتولّى هيئة انتخابات مستقلة، التحضير لعملية انتخابية نزيهة وشفافة.

فقد بدا لافتاً طوال السنوات العشر الماضية، أن فتح وحماس تتحاشيان الاحتكام إلى الشعب، وفي فترات تقاربهما النسبي كانتا تميلان إلى المحاصصة، ومن خلال السلوك، كان واضحاً أن حركتي عباس وحماس، كل منهما في منطقة حكمها، اعتمدتا القبضة الأمنية وأسلوب الإقصاء، وفعلنا كل شيء لكي ينقسم الرأي العام الفلسطيني انقساماً حاداً، ويتمزق النسيج الاجتماعي ويُبطل المجتمع بظواهر الهجرة والفقر واليأس، في مرحلة عدّت من أخطر المراحل في تاريخ القضية الفلسطينية!

لم يلتفت طرفاً الخصومة، للتظاهرات والفعاليات الشعبية الفلسطينية التي تطالب بين الحين والآخر بإنهاء الانقسام والسعي إلى توحيد الصف للدفاع عما تبقى من عوامل الوجود الفلسطيني.

وتتكرر الخطوات الشعبية للتعبير عن رفض حالة الاحتقان المتصاعد بين الطرفين المتنافرين، على الرغم من الجهود المصرية الطموحة لرأب الصدع، وتحقيق المصالحة الوطنية التي طال انتظارها، وأصبحت مطلباً ضرورياً للعمل الفلسطيني، بعدما تبين أن الانقسام كان عبئاً شديداً الوطأة، وتبين أن الخسائر الناجمة عنه أسوأ من أي نكسة تلقاها النضال الفلسطيني في مسيرته الطويلة. فذلك الانقسام هو الذي أكسب الاحتلال كل هذا التجرؤ واستسهال التمدد الاستيطاني وإفلات المستوطنين المتطرفين، والتعدي على مقدرات الفلسطينيين واستسهال القتل.

ولم يكن هذا كله، سيقع لولا تأكيد الاحتلال من كون الطرف الفلسطيني مبعثراً والجماهير الفلسطينية محبطة. فطالما أن الفلسطينيين مشغولون بخلافاتهم، وهم أبعد ما يكونون عن الإجابة عن أسئلة المستقبل، ولا يكثرثون لممارسات الهدم والتهميش والتهويد، فإن المجتمع الفلسطيني سيظل ضحية في غياب الحاضنة الوطنية والإجماع على القضايا الرئيسية.

في هذا الإطار يمكن النظر إلى المقارنتين الأخيرتين، أي ما يسمى بـ"حوار موسكو" وما يسمى بتشكيل حكومة سياسية، باعتبارهما شكلين من أشكال تضييع الوقت والهروب من الاستحقاق الوطني في المصالحة وتجديد الشرعيات عبر انتخابات حرة ونزيهة.

أي حكومة نريد؟

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/٢٩

تنويه: هذا المقال لم ينشر في جريدة القدس

أوصت اللجنة المركزية لحركة فتح الرئيس محمود عباس بتجميد قانون الضمان الاجتماعي، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، وتشكيل حكومة سياسية فصائية تضم فصائل المنظمة وشخصيات مستقلة، وشكلت لجنة من أعضائها للتشاور حول تشكيل الحكومة، مع أن المفترض تكليف شخص برئاسة الحكومة الذي يقوم بدوره بإجراء المشاورات لتشكيلها. ولم تتضمن توصيات "المركزية" أن يكون رئيس الحكومة من "فتح"، لأن الرئيس، صاحب القرار، لم يحسم أمره بعد، فهل سيكلف رامي الحمد الله على الرغم من الحملة الواسعة ضده، فضلاً عن إخفاقات حكومته التي لا تحصى ولا تعد، أم يكلف شخصية فتحاوية أم شخصية مستقلة؟

أشغلوا الناس بتشكيل الحكومة ورئيسها القادم، وبعد ذلك سيشغلونهم بالاستوزار، ولم يهتموا البتة بما ستفعله الحكومة، والبحث في أي حكومة نريد، وهل ستواصل الطريق الذي أوصلنا إلى الكوارث التي نعيشها، أم تكون حكومة وحدة وطنية وجزءاً من رزمة شاملة تتضمن رؤية جديدة تهدف إلى شق مسار جديد قادر على التخلص من اتفاق أوسلو والتزاماته، بدلاً من الاستمرار في التهديد اللفظي بالإغائه والتمسك به، وتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، أم تكون حكومة فتحاوية ضفاوية حتى لو طُعمت ببعض الوزراء من القطاع وفصائل أخرى؟ الرئيس عباس صاحب القرار، فبيده كل السلطات والصلاحيات، والحكومة حكومته، خصوصاً بعد أن عدنا إلى النظام الرئاسي - بعد اغتيال الرئيس ياسر عرفات - الذي يملك فيه الرئيس صلاحيات واسعة خلافاً للنظام البرلماني أو المختلط.

إن غياب العمل المؤسسي، والفصل بين السلطات، وتعويم وتبهيث المؤسسات والفصائل، بما فيها حركة فتح، جعل كل شيء بيد الرئيس، وبالتالي هو المسؤول الأول عن كل ما يجري وما لا يجري. أما الحكومة فهي أداة تنفيذية، وأما رئيسها فهو موظف بدرجة "رئيس حكومة". ألا تذكر ما حدث بعد إعلان الرئيس عباس في نهاية اجتماع المجلس الوطني أن صرف رواتب موظفي السلطة في غزة، لكنها لم تصرف، وحُملت المسؤولية للحكومة، وعقد وفد من "مركزية فتح" اجتماعاً مع الحكومة بمشاركة رئيسها ووزير المالية، وكان رد وزير المالية على اتهام الحكومة بعدم تنفيذ قرار الرئيس قوله "احضروا لنا من الرئيس قراراً من ثلاثة كلمات: اصرفوا رواتب غزة".

يقال إن الهدف من وراء هذا كله إجراء الانتخابات والاحتكام إلى الشعب ومواجهة "صفقة القرن" والاحتلال ومخططاته.

إن من يريد انتخابات فعلاً لا يبدأ بحل المجلس التشريعي، لأن إجراء الانتخابات سيؤدي تلقائياً إلى حله. وهنا لا ينفع الحديث التضليلي بأن حله يوفر فرصة تاريخية لإنهاء الانقسام عبر الاحتكام إلى الشعب. فمن يريد الانتخابات لا يدعُ إلى انتخابات تشريعية فقط، ولا يدعُ إلى حل حكومة الوفاق الوطني وتشكيل حكومة فتحاوية

ضفاوية بغطاء مزعوم أنها تمثل منظمة التحرير، كونه يعرف سلفاً أن الجبهة الشعبية ستقاطع، وكذلك الجبهة الديمقراطية، وربما المبادرة وفدا لن تشاركاً فيها، ولا يتعامل مع الانتخابات كمسألة فنية وليست سياسية، بدليل تكليف حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات، بالتشاور مع الفصائل، بما فيها "حماس"، بل من المفترض دعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، أو اجتماع قيادي يضم مختلف الألوان للاتفاق على توفير متطلبات إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحترم نتائجها، ووضعها في سياق الكفاح ضد "صفقة القرن" والاحتلال ومخططاته، بما يساهم في دحره وتحقيق السيادة والاستقلال للدولة الفلسطينية.

لقد تحولت السياسة الفلسطينية في هذه الأيام إلى سيرك، كما يظهر في ما سبق، وفي المبادرة التي أطلقها الرئيس عباس لحركة حماس للموافقة على تشكيل قائمة مشتركة من "فتح" و"حماس" وكل من يرغب من الفصائل لخوض الانتخابات التشريعية القادمة. فهذه المبادرة تتناقض مع شيطنة "حماس" واتهامها بأنها ضد المشروع الوطني وتدافع عن مشروع حزبي، وأنها لا تؤمن بالتعددية ولا بصندوق الانتخابات إلا لمرة واحدة. هل يعقل الجمع بين الموقفين: شيطنة "حماس" وإقصائها من الحكومة المنوي تشكيلها، ودعوتها لتشكيل قائمة مشتركة مع "فتح"!

لا الرئيس ولا "فتح" ولا "حماس" يريدون الانتخابات. أقول ذلك وأنا واثق منه إلى حد كبير، فالرئيس لا يريد لها دليل عدم الدعوة إلى انتخابات رئاسية، لأنه يدرك أن شعبيته تراجعت كثيراً، لدرجة أن استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال العامين الأخيرين تشير إلى ما نسبته ٦٠-٦٨% من المستطلعين تطالب الرئيس بالاستقالة.

أما "فتح" فتخشى الانتخابات لأنها ستفتح عليها باب المنافسات الفتاوية، خصوصاً في ظل عزم مروان البرغوثي على الترشح للرئاسة، وبعد فصل محمد دحلان ومجموعته وتشكيلهم ما سموه "التيار الإصلاحي"، وهو سيأخذ نسبة من حصة "فتح"، خصوصاً في قطاع غزة، في أي انتخابات مقبلة.

وأما "حماس" فلا تريد الانتخابات، لأنها لا تضمن نتائجها أو حصولها على ما حصلت عليه في الانتخابات السابقة، خصوصاً بعد النموذج الانفرادي في الحكم الذي أقامته في القطاع، وبعد أن وصلت الأمور هناك إلى معادلة "وقود ورواتب ومشاريع إنسانية مقابل الهدوء وبقاء سلطة حماس"، أي أن الأولوية لحماس هي حماية سلطتها الانفرادية في القطاع.

وحتى إذا فازت "حماس" في الانتخابات المقبلة، فهي تعرف أنها لن تحصل على شيء لا تملكه الآن، فهي لن تتمكن من حكم السلطة في الضفة حتى لو وافق الرئيس و"فتح" على ذلك، فالاحتلال الذي صادر نتائج الانتخابات السابقة يقف بالمرصاد، ولن يمكنها من حكم السلطة في الضفة إلا إذا اعترفت بالشروط إياها، التي يعني الاعتراف بها أن "حماس" غيرت نفسها تماماً وليس جلدها فقط.

ما تقدم يشير بشكل أكيد بأن الانتخابات لن تجري على الأرجح بذريعة عدم موافقة الاحتلال على إجراءاتها في القدس المحتلة. وإذا جرت لن تكون انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للضفة، بما فيها القدس، والقطاع، ولن يشارك فيها مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي.

الخلاصة أن الانقسام سيتواصل ويتعمق ويسير بسرعة نحو الانفصال بين الضفة والقطاع إذا شكّلت حكومة فتاوية ضفاوية مع بعض الممثلين عن قطاع غزة وبعض الفصائل الصغيرة والشخصيات المستقلة، وأن الصراع بين السلطتين في الضفة والقطاع سيشتد.

في ضوء ما سبق، على كل الحريصين على وحدة القضية والأرض والشعب، وعلى مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الفلسطينيين وتوظيف الفرص المتاحة، العمل من أجل بلورة تيار وطني عابر للتجمعات والفصائل والمستقلين والإيديولوجيات، ويهدف إلى إنقاذ القضية قبل فوات الأوان، وهذا يتطلب في البداية عدم المشاركة في عملية التضييل الجارية بأن الانتخابات الجارية الحديث عنها مدخل لإنهاء الانقسام. فأى انتخابات لن تكون حرة ونزيهة إذا لم تشرف عليها حكومة وحدة أو وفاق وطني، وأجهزة مهنية تنتمي للشعب والوطن ولا تكون منحازة لهذا الشخص أو ذاك، أو لـ"فتح" أو "حماس".

طريق إنهاء الانقسام واضح، وهو يقوم على أساس حل الرزمة الشاملة، وفيه الانتخابات تكون تنويجاً لوفاق وطني على البرنامج السياسي والشراكة الحقيقية التي تحفظ وتنمي التعددية الفلسطينية التي هي سر بقاء القضية الفلسطينية رغم المحن والأهوال التي تعرضت لها. ولمن يقول إن هذا صعب وغير متاح الآن شأنه مثل شأن الذي يقول "لننعي مريض السرطان حبة أسبرين". فالفلسطينيون في مأزق شامل وبحاجة إلى حل شامل.

الوضع الفلسطيني قابل للانفجار

حافظ البرغوثي . الخليج . ٢٠١٩/١/٢٩

كان التغيير الوزاري في الحكومة الفلسطينية ملحاً منذ فترة، بعد تراكم العديد من القضايا الداخلية في وجه حكومة الوفاق التي يتزعمها الدكتور رامي الحمد الله، الذي قدم استقالته أمس ووضعتها في عهدة الرئيس محمود عباس، وهي حكومة شكلت بمشاركة من «حماس» على أمل أن تكون أداة منفذة لاتفاق المصالحة لسنة ٢٠١١، لكن استعصاء المصالحة على الرغم من التدخل المصري بالتوصل إلى اتفاق ٢٠١٧، الذي لم ينفذ أيضاً، جعل الحكومة الحالية خارج التوافق وخارج الإجماع الشعبي؛ نظراً لتراكم ظواهر سلبية عديدة في عهدها، آخرها «الهبة الشعبية» أو ما سمي بالحراك ضد قانون الضمان الاجتماعي الذي بدأت الحكومة في تنفيذه من دون الأخذ بالتعديلات التي يطالب بها الحراك، ما أسفر عن اعتصامات وإضرابات جذبت عشرات الألوف من المواطنين في أكبر تظاهرات غير سياسية تشهدها الأراضي الفلسطينية، بشأن قضية اجتماعية. وتفاقم الوضع عندما تعهد كبار رجالات عشائر الخليل بإفشال القانون وعارضوه بقوة، علماً بأن مدينة الخليل هي الأكبر اقتصادياً وتتحكم في النسبة الكبرى من الاقتصاد الفلسطيني، وفيها أهم المشاغل والمصانع.

وزاد الأمر سوءاً تقوّه وزير الحكم المحلي ضد الحراك في الخليل، ووصف القائمين عليه بأنهم من مستوطنة كريات أربع، ما أدى إلى مطالبة عشائرية بإقالة الوزير كرد اعتبار أولي لأهالي الخليل، على الرغم من اعتذار الوزير وتأكيد أنه كان يقصد شخصاً معيناً، وليس الكل.

حكومة رامي الحمد الله ظلت لسنوات في الحكم، ولم تستطع تنفيذ الوفاق الذي شكلت على أساسه، وكان آخر مسمار في نعشها محاولة تفجير موكب رئيسها على مشارف غزة، وبالتالي تم إغلاق ملف المصالحة بالكامل، وسط مطالبات من حركة «فتح» بضرورة تولي فتح الحكومة بالكامل أو بمشاركة فصائل منظمة التحرير؛ لأن الإخفاقات الحكومية تسجل ضد فتح وأي إنجاز لا يحسب لها.

وبالتالي عارضت كوادر فتح قانون الضمان بقوة، خاصة في المجلس الثوري الذي طالب بتعديله من دون جدوى، ما جعل المجلس الثوري يشعر بأنه مجلس بلا سلطة داخلية، وأن توصياته بتعديل القانون لم تُنفذ، وأن القاعدة الشعبية تلوم فتح على تقاعسها؛ إذ إن رئيس الوزراء وهو ليس من فتح بات أقوى من اللجنة المركزية، كما أن مستشاراً دينياً من خارج فتح هو محمود الهباش، بات يصرح باسم فتح، وله نفوذ في الرئاسة أكبر من قادة فتح.

ولهذا ضغط بعض قادة «فتح» لإجراء تغيير وزاري، لكن تزامن الأسماء التواقفة لتولي رئاسة الحكومة في فتح يجعل الأمر صعباً، حيث طرحت أسماء أو طرحت نفسها مثل الدكتور صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وحسين الشيخ عضو مركزية «فتح» الذي يتولى وزارة الشؤون المدنية التي تعنى بالعلاقات مع الاحتلال، والدكتور محمد اشتية الأكاديمي الذي يتولى «صندوق بكار للإعمار»، وهو مؤسسة رسمية.

وفي ظل هذا التنافس يبدو الخيار صعباً، حيث لا يوجد إجماع حول من سيشكل الحكومة المقبلة، وقد يلجأ الرئيس الفلسطيني إلى إعادة تكليف الحمد الله مما سيخلق أزمة داخلية أكبر، حيث إن رئيس الوزراء الحالي ظل يقوم بعمله السابق كرئيس لجامعة النجاح إلى جانب رئاسة الحكومة.

وفي السنوات الأخيرة زاد الترهل في الأداء الحكومي الداخلي، وتفاقم الوضع الاقتصادي وانكمش الدعم الخارجي المالي من الدول العربية والأوروبية، وانقطع الدعم الأمريكي بالكامل، وهو الأكبر وكان يبلغ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، كما تراجع الدعم السياسي الدولي للقضية الفلسطينية. كما أننا نشهد انتعاشاً في الاختراق «الإسرائيلي» للعالمين العربي والإسلامي، من دون أن تتمكن السلطة الفلسطينية من لجم هذا الاختراق، أو أن تنبس ببنت شفة ضد المطبعين.

وعلى الجانب الآخر، هناك وضع أسوأ في غزة، حيث تلاشى أمل المصالحة الذي من شأنه حل أزمات غزة الحياتية، وكذلك لم تنفع المنحة المالية القطرية في إنعاش غزة، حيث توقفت بسبب الإملاءات الاحتلالية المذلة على «حماس»؛ أي تقديم كشف مسبق بالمستفيدين منها، مع بصمات وصور بطاقات الهوية لمن يستلم مبلغاً، مما جعل «حماس» ترفض المنحة القطرية مع أنها جاءت أصلاً بطلب من جاريد كوشنر ونتنياهو شخصياً. وبناء على هذا الوضع، يمكن توقع انفجار اجتماعي وأمني في غزة، ومثله في الضفة، إن لم يحدث تغيير وزاري حقيقي وإجراء انتخابات قريباً، مع تزايد عنف المستوطنين.

مخاوف في الشارع من مخطط الفوضى

محمد عبد القادر . العربي الجديد . (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/١/٢٦

تصاعدت، في الآونة الأخيرة، نبرة الخلاف والشقاق بين حركتي فتح وحماس، حتى بدنا في أبعد نقطة عن بعضهما منذ وقوع الانقسام في منتصف ٢٠٠٧. ولم يكن الشارع الفلسطيني، والغزي على وجه الخصوص، يتوقع أن تصل الأمور بين الحركتين إلى هذا الوضع، بعد أن احتفل مبتهجا بإعلانهما اتفاق المصالحة برعاية مصرية، في أكتوبر ٢٠١٧، واستقبل بحفاوة كبرى وفد حكومة الوفاق ورئيس وزرائها رامي الحمد الله الذي زار قطاع غزة بعيد توقيع الاتفاق، لكن وتحت مبررات معضلة تمكين الحكومة وتسليم القطاع "من الباب إلى المحراب، وفوق الأرض وتحت الأرض" لم يترجم الاتفاق عملياً على أرض الواقع، ولم تر بنوده النور، وبقي الانقسام الفلسطيني هو الواقع الوحيد المفروض على الحالة الفلسطينية.

قرار الرئيس محمود عباس، نهاية ديسمبر الماضي، والقاضي بحل المجلس التشريعي ودعوته إلى إجراء انتخابات تشريعية في فلسطين خلال ستة أشهر، من دون مشاوره الأحزاب الفلسطينية أو التوافق على ذلك مع حركة حماس، زاد من وتيرة التصعيد بين الحركتين، ودفع حماس التي رفضت القرار إلى عقد جلسة برلمانية في المجلس التشريعي بغزة، نزلت فيها الأهلية السياسية عن الرئيس عباس.

التراشق الإعلامي وموجة التجاذب بين حركتي فتح وحماس أثارا مخاوف الشارع الفلسطيني، وأعادوا إلى ذاكرته مشاهد الاقتتال الداخلي وخشيته من الانزلاق إلى ذات المربع بعد هذه السنوات من الانقسام، بدلاً من التئام شطري الوطن واستعادة الوحدة الوطنية، خصوصاً أن إجراءات السلطة العقابية على قطاع غزة هدفها الأساسي تقويض سلطة حماس وإنهاء سيطرتها على قطاع غزة، من خلال تحريض الغزيين عليها وتحريكهم للانفجار في وجهها.

عزام الأحمد، عضو اللجنيتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لفتح، صرح قائلاً: "إن حركة حماس تختطف غزة، ويجب اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتقويض سلطتها الانقسامية هناك، وإعادة غزة إلى حضن الوطن، مهما كلف الثمن"، وإلى أبعد من ذلك، ذهب محمود الهباش، مستشار عباس، بقوله في خطبة جمعة "إن إنهاء حكم كيان حماس فريضة شرعية وضرورة وطنية، أصر على هذا وأقولها صباح مساء". وكشف الإعلامي المصري عمرو أديب "أن الرئيس عباس يتوعد قطاع غزة بفوضى عارمة يوم ٢٠١٩/١/٧"، مضيفاً "أن السلطة أعدت خطة كاملة لإثارة الفوضى من خلال استغلال انطلاقة حركة فتح، ودعوة الجماهير الغزية إلى الخروج للشارع في هذا اليوم"، وقد رفضت الأجهزة الأمنية في غزة السماح لحركة فتح بإقامة مهرجان انطلاقتها، وذلك لعدم تقدم فتح بطلب إقامة المهرجان إلى وزارة الداخلية في غزة. وقال الناطق باسم حركة فتح في القطاع، عاطف أبو سيف، إن أجهزة حماس الأمنية اعتقلت أكثر من ٥٠٠ من قادة فتح وأبنائها، لإصرارهم على إقامة مهرجان إحياء ذكرى تأسيس الحركة، مشيراً إلى "أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة وتعذيب، كما صودرت المواد الإعلامية والدعائية الخاصة بالانطلاقة".

الرئيس عباس صعد الموقف مؤخرًا بقطع جديد لرواتب عشرات من موظفي السلطة الوطنية وأسرى محررين في غزة، تبع ذلك قيام ملثمين بالاعتداء على مقر تلفزيون فلسطين في غزة وتحطيم وإتلاف معداته، لتعلن حركة فتح أنها قررت إغلاق كافة مكاتبها ومقار عملها في القطاع خشية الاعتداء عليها، وأعقبه سحب السلطة الفلسطينية موظفيها العاملين في معبر رفح بين قطاع غزة ومصر، وأرجعت السلطة ذلك لما قالت إنها "ممارسات حماس غير المقبولة وتدخلها المستمر في عمل المعبر ومضايقاتها للعاملين فيه". فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة حماس، علق على القرار بأنه "يأتي في سياق العقوبات التي يفرضها عباس على القطاع، واستكمالاً لخطواته المتدرجة لفصل غزة عن الوطن، تنفيذًا لبنود صفقة القرن، وتماشياً مع المخططات الأميركية والإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية".

السلطة الفلسطينية كانت قد لوحّت بإعلان قطاع غزة إقليمًا متمرّدًا، ما يخولها إغلاق المعابر والبنوك ووقف جوازات السفر ومنع التواصل مع العالم الخارجي، وبموجب القانون الدولي تصبح السلطة في حال تم الإعلان غير مسؤولة عن القطاع، ويعتبر خارج سيادتها ولن تمارس أي مهام فيه.

إجراءات السلطة الفلسطينية العقابية ضد قطاع غزة بدأت في مارس/آذار ٢٠١٧ على إثر تشكيل حماس لجنة لإدارة شؤون القطاع بعد تخلي حكومة الوفاق عن مهامها وواجباتها تجاهه، وشملت العديد من النواحي الهامة والتي تمس حياة المواطن الغزي بشكل مباشر وتتعلق بالاحتياجات الإنسانية والحياتية فيه، من ذلك رفض إمداده باحتياجه من الكهرباء ورفض مشاريع توليد الطاقة كانت قد تقدمت بها دولة قطر وجهات أخرى، والامتناع عن تزويد مستشفيات القطاع بما تحتاجه من أدوية ومعدات وتجهيزات طبية، ووقف صرف الموازنات التشغيلية للوزارات في غزة، وتقليص رواتب موظفي السلطة في القطاع لتتخفّف نسبة الصرف إلى ٥٠% في كثير من الحالات، وإحالة الكثير منهم إلى التقاعد الإجباري المبكر وقطع رواتب عدد آخر، مما حرم قطاع غزة من مورد مالي مهم وكبير أثر بشكل مباشر على خزانة حماس والتحصيل والجباية وأدخلها في أزمة مالية خانقة، وذلك على أمل من فتح زعزعة أركان الحكم الحمساوي، ودفع الناس إلى الثورة عليها، مع إطلاق وعود كثيرة بتحويل غزة إلى سنغافورة بعد أن تتخلص من حماس.

وجدت حماس في مسيرات العودة وكسر الحصار فرصة كبيرة لتفريغ سخط الشارع الغزي والتنفيس عما يجول في صدره نتيجة للحصار والعقوبات الفتاوية في وجه الاحتلال الإسرائيلي، بدلًا من أن يشدّ الأمر ويتطور فينفجر في وجهها، وقد أحسنت في استغلال ذلك وقادته لصالحها من الناحية آنفة الذكر، ومن ناحية الضغط على الاحتلال الإسرائيلي الذي وجد نفسه مضطّرًا إلى السماح بتخفيف الحصار وإدخال أموال المنحة القطرية إلى قطاع غزة، وكانت فتح الخاسر الأكبر من اتفاق التهدئة بين غزة وإسرائيل وفشلت جهودها وتحريضها ضد حماس ولم تفلح في قلب الطاولة على رأسها كما كانت تتمنى.

تصاعد حدة الاحتقان بين حركتي حماس وفتح يفرض احتمالات خطيرة توقعها مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) هاني المصري "قد تصل إلى اشتباكات وقتلى وجرحى، ويمكن أن تتطور الأمور إلى نزاع مسلح وتفجيرات متبادلة في الضفة وغزة في المستقبل إذا ما استمرت حالة الاحتقان

وتواصل التحريض المتبادل" على حد قوله. فيما حذر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، طلال أبو ظريفة، من انزلاق الأوضاع الداخلية نحو الانفجار، قائلاً: "هذه الحالة إذا ما تصاعدت ستشكل تهديداً حقيقياً للسلم الأهلي، وتلحق المزيد من الأذى بالمشروع الوطني الفلسطيني"، مشدداً على ضرورة تحقيق المصالحة الداخلية في أسرع وقت. وفي ذات السياق، حذر عضو المكتب السياسي لحركة المجاهدين، مؤمن عزيز، من "افتعال أي من حالات الإرباك والفوضى في ساحة غزة بما يخدم مصالح الاحتلال"، وقد نوه القيادي في الجبهة الشعبية، كايد الغول، إلى أن "حالة الغليان الموجودة في الشارع الفلسطيني في هذه الأثناء غير مطمئنة، وإذا استمرت ربما يتدهور الوضع إلى مزيد من الانفلات"، وقد أدانت حركة الجهاد الإسلامي إجراءات السلطة الأخيرة، قائلة في بيان لها "إن السلطة تزج بحاجات أهلنا في قطاع غزة في خلافاتها من أجل فرض رؤيتها السياسية على الشعب الفلسطيني".

الفصائل الفلسطينية سارعت إلى محاولة سحب فتيل الفتنة وتواصلت مع الأطراف المعنية خشية أن يصل الأمر إلى ما لا يحمد عقباه، وخرجت الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي بمبادرة لاحتواء الأزمة بين حركتي فتح وحماس، بهدف الحفاظ على السلم الأهلي ومنع أي انزلاقات قد تقضي إلى نشوب صدام داخل الساحة الفلسطينية يؤدي إلى العودة إلى دوامات العنف مرة أخرى، وشملت المبادرة مقترحات وقف التراشق الإعلامي بين الطرفين، والإفراج عن جميع المعتقلين ووقف الاستدعاءات.

على ما يبدو أن هناك محاولات جادة تسعى عن إرادة وقصد إلى إعادة قطاع غزة إلى المربع الأول، وتحرص على الاقتتال الداخلي بين أبنائه ومكوناته، والشارع الغزي ليس بعيداً عن الاقتتال والمناوشة الدامية، وهو مهياً لذلك، والفرصة فيه مواتية نتيجة لما يعانيه من ضغوطات وأزمات. ويتوجب على فصائل العمل الوطني والمؤسسات المدنية والوجهاء والأعيان أن يبذلوا كل جهد ممكن من أجل ترسيخ التوافق الاجتماعي والسلم المجتمعي في قطاع غزة، وترسيخ أواسط الإخوة والمحبة بين أهله، والعمل على تفويت أي فرصة للإيقاع بينهم في شباك الاقتتال الداخلي.

تفكيك الصهيونية وما بعد إسرائيل: نقد مقولات مركزية

أحمد عز الدين أسعد - فلسطين ألترا . ٢٠١٨/٣/١١

(باحث من فلسطين)

"ما بعد إسرائيل: نحو تحول ثقافي"، كتاب ألفه مارسيلو سفيرسكي، المحاضر في الدراسات الدولية ومدرسة الإنسانيات والبحث الاجتماعي في جامعة ولونغونغ منذ عام ٢٠١٢، ويُدرس مواضيع في الدراسات الدولية وسياسات الشرق الأوسط والفلسفة القارية الأوروبية.

يركز "سفيرسكي" في المقام الأول على النظريات وممارسة النشاط السياسي والعمل الثوري والتحول الاجتماعي، ويستلهم مواضيعه بشكل خاص من أعمال جيل دولوز وفيلكس غواتاري؛ خصوصاً النظرية السياسية النقدية، ونظريات ما بعد الاستعمار. ومن كتبه الصادرة أيضاً: دولوز والنشاط السياسي، أغامبين والاستعمار (مشارك مع سيمون بينال)، النشاط العربي اليهودي في إسرائيل - فلسطين.

في هذا المقال يقدم الكاتب صورة عامة عن الكتاب، إلى جانب ملاحظات نقدية عليه:

يتخصص الكتاب في تقديم تحليل ثقافي نقدي لطرق الحياة وأنماط تشكيل الذات الصهيونية الإسرائيلية، من خلال أربعة أنماط مركزية (المتنزه، المدرس، الوالد، الناخب). ويجادل سفيرسكي بفكرة التحول الثقافي كخلاص سياسي وثقافي من الصهيونية، حتى تتحرر جميع ضحايا الصهيونية اليهود والفلسطينيين. ويقفز الكتاب عن الحلول السياسية ويتجه نحو تحول ثقافي؛ كون الحل السياسي لا يقدم اللب الثقافي الذي يأخذ المجتمع والثقافة والسياسات بالحسبان، ويرى أن المؤسسات والسياسات الرسمية لا يمكن أن تتغير بمعزل عن تحول جذري راديكالي للعادات والهويات والسلوكيات الصهيونية.

يساهم الكتاب في تفكيك آليات وأنماط تشكّل الهويات والذات الإسرائيلية الصهيونية من خلال أربعة أنماط مركزية تتمثل في (المتنزه؛ الذي يبني ويوثق العلاقة مع أرض "إسرائيل". المدرس؛ أي النظام التعليمي الذي يبني الخطاب الإسرائيلي الصهيوني ويوثق علاقة الطالب مع مؤسسة الجيش، ويتعلم الطالب العرقية والعنصرية الإسرائيلية وكأنها ديمقراطية. الوالد؛ تشجيع الأبناء على الالتحاق بالجيش وغضهم الطرف عن دور المدرسة في التحضير لعملية التجنيد. الناخب؛ تهدف الانتخابات الإسرائيلية لتحسين صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية).

ويقترح سفيرسكي المخرج من نفق الهوية الصهيونية العنصرية عملية تحول ثقافي تفضي بضحايا الصهيونية اليهود والفلسطينيين إلى ما يوسمه "ما بعد إسرائيل"؛ أي مرحلة تفكك النظام والهوية الإسرائيلية الصهيونية، وعلمية التحول هذه تنتج من خلال انخراط اليهود الإسرائيليين بالأفكار والممارسات والمؤسسات المنشقة عن الخطاب الصهيوني، والتي وثقها في الكتاب ومنها مؤسسة ذاكرات (زخروت) ومؤسسة بروفایل جديد، وعدم المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية.

إن الفكرة التحليلية والتفكيكية لسفيرسكي منهجية ودقيقة في تحليل آليات بناء الهويات الصهيونية، لكن طرحها للتخلص من البنية الاستعمارية الصهيونية المتمثلة في "دولة إسرائيل"، هو طرح رومانسي وغير قابل للتطبيق، كون المؤسسات أو الروافع التي يعول عليها سيفيرسكي في تفكيك المشروع الصهيوني هي مؤسسات من رحم المشروع الصهيوني ولا تشكل خطراً وجودياً على مصالحه، فمؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية الناشطة في مجال الحقوق غير قادرة على تفكيك نظام استعماري.

ويتجلى المثلث الثاني في الطرح أن سيفيرسكي يرى أن الفاعلين الذين سيعملون على التحول الثقافي للوصول لمرحلة "ما بعد إسرائيل" هم الإسرائيليون اليهود المشاركين في المؤسسات المنشقة عن الخطاب الصهيوني، ولكن السؤال الجدي هل فعلاً هؤلاء سيتخلون عن امتيازاتهم التي يتلقونها من الدولة، وعن هوياتهم وصهيونتهم من أجل مساواتهم مع الفلسطينيين؛ إن نضال هؤلاء الإسرائيليين ضمن بعض مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي هو نضال داخلي صهيوني وليس نضالاً للتحرر من الصهيونية أو لتحرير الفلسطينيين منها.

أما المثلث الثالث في طرح سيفيرسكي في التحول الثقافي هو مساواته بين ضحايا الصهيونية اليهود والفلسطينيين، إن الصهيونية وفق مجادلة عزمي بشارة حركة لاسامية، هل اليهود والإسرائيليون يوافقون على تبني هذا الطرح؟ ليس دقيقاً المساواة بين ضحايا الصهيونية اليهود والفلسطينيين؛ كون اليهود الشرقيين الذين يرى سيفيرسكي أنهم ضحايا الصهيونية بتبنيه طرح أيلّا شوحط ومنظرين آخرين، ف اليهود الشرقيين هم جزء بنيوي من المشروع الصهيوني وأداة من أدواته، حتى وإن كان موقعهم الطبقي والوظيفي والاجتماعي في أدنى التراتيبات الصهيونية؛ إلا أنهم يشكلون العصب القومي والعنفي لبنيات الدولة العسكرية والأمنية والاستيطانية. بينما الفلسطينيون هم فعلاً ضحايا للمشروع الصهيوني سواء اللاجئين أو سكان فلسطين المستعمرة عام ١٩٤٨، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، فمن غير المنصف مساواتهم كضحايا بجلادهم الإسرائيلي ذو الموقع الطبقي المتدني والهامشي في مجتمعه العنصري الاستعماري الاشكنازي.

أما المثلث الرابع في الطرح، فيتمثل في تهميش دور الفلسطينيين في عملية التحول الثقافي، باعتبار أن الإسرائيليين وحدهم، لديهم القدرة على تحقيق ذلك التحول. إن إهمال دور الفلسطينيين في عملية التحول الثقافي هو ما يؤكد بؤس المخرج النظري والمنهجي لتحقيق فكرة "ما بعد إسرائيل". ولا بد التوضيح أن دور الفلسطيني مركزي في تفكيك المشروع الاستعماري الصهيوني، وذلك من خلال ممارستهم أنماط المقاومة التي تهدم أنماط تشكّل الذوات الصهيونية المختلفة.

لقد بذل سيفيرسكي جهد كبيراً في طرحه المنهجي والثقافي في كشف آليات تشكّل الهوية الصهيونية وذواتها، مستعيراً مقولات تحليلية ونظرية من مدرسة فرانكفورت وتيار ما بعد الحداثة، ومقولات ما بعد الاستعمار، وهذا ما جعل الكتاب عابراً للمنهجيات والتخصصات المعرفية؛ وفي الكتاب أفكار ومقولات جدية ومثيرة للنقاش والنقد والحوار والتساؤلات.

إسرائيل تخوض قتالا تراجعيا وقد يرتكب ننتياهو الأخطاء الفاتلة في سورية وغزة

بسام أبو شريف . رأي اليوم . ٢٨/١/٢٠١٩

تتسارع الأحداث في شرقنا، فقد نجحت رياح المقاومة رغم العواصف في تجميع عدد كبير من الزخم رغم حداثة عهدها والتفوق التقني للعدو، ولاشك أن هذا الزخم سيصب في مراحل قادمة في الطاحونة العربية في فلسطين، وعندها سيبدأ العد العكسي لميزان القوى الاستراتيجي ويدار لإسرائيل ظهر المجن، فالولايات المتحدة بدأت تنسحب من معارك طال أمدها في الشرق وفي أفغانستان، وهذا لا يعني تخليها عن الذود عن مصالحها بل نستطيع القول ان انسحابها سيكون انسحابا قتاليا وليس انسحابا سلميا، وذلك في محاولة للحصول على ضمانات لمصالحها التي يتيحها لها ميزان القوى العالمي، فهي تنسحب شاهرة سلاح اوكرانيا وأفغانستان وفنزويلا، ونظام العقوبات، وبحر الصين وكوريا الشمالية والنااتو، وخدمة مصالح الولايات المتحدة تأتي في البند الأول من أجندة الادارة الاميركية عادة، وهي أولوية لادارة ترامب خاصة.

وتشهر الادارة الاميركية في معاركها التراجعية أسلحة حساسة كالخروج من اتفاقيات الحد من الصواريخ النووية، ووضع سباق التسلح على جدول أعمالها مرة أخرى، ولكن فيما يتصل بحصتنا العربية من الشرق فان كشف حساب الادارة الاميركية بدأ يتضح، وان كان ضبابيا في بعض جوانبه.

خريطة القتال التراجعي الاميركية واسعة ومعقدة ومتغيرة لأنها مخطط لمعارك في زمن الهزيمة، وتحت ضربات المقاومة سوف تضطر الى تغيير بعض المسارات ونوعية القتال ووسائله، لكن الأشهر القادمة ستثبت أن هناك عوامل متغيرة وعوامل غير متغيرة، وعلى وجه التحديد ستستمر جهود البيت الأبيض لتحويل ايران الى عدو بدلا من اسرائيل، وستمارس الولايات المتحدة كل الضغوط الممكنة والاعراءات المتوفرة لاقامة حلف دولي لتطويق وضرب ايران، فهذا هدف استراتيجي صهيوني ولذا فهو متوافق مع سياسة ترامب الخاضعة للنفوذ الصهيوني.

ومن العوامل الثابتة ايضا طموح اسرائيل لتتحول الى قوة اقليمية امبريالية "شريكة للولايات المتحدة"، تهيمن على الشرق الأوسط وخيرات شعوبه، وكي تضمن ذلك وعلى ضوء القتال التراجعي الاميركي سيجتمع ننتياهو واليمين الاسرائيلي لاتخاذ قرارات ارتجالية في حين ومدروسة في حين آخر للتعويض عن هزائم اسرائيل في لبنان وسوريا والعراق، وستكون هذه القرارات في معظمها عسكرية أو أمنية يحف بها من جميع الاتجاهات خطر الفشل.

رغم أن المعركة على الأرض السورية لم تنته، فالتطورات تشير بشكل أكيد على أن مشروع اسرائيل فشل فشلا ذريعا، وسقطت استراتيجية شرق أوسط جديد تهيمن فيه اسرائيل على دويلات طائفية تقام على أرض سوريا تماما كما سقط مشروعها لتقسيم العراق وليبيا واليمن ومصر.

وتحول شعار اسرائيل في قتالها التراجعي الى التصدي لايران وحلفاء ايران، وحملت غاراتها الجوية على سوريا يافطة ضرب الوجود العسكري الايراني في سوريا، وضرب حزب الله، لكن التدقيق فيما حققته هذه الغارات يوضح أن هذه الضربات لم تؤثر على قرار سوريا بالاصرار على بقاء القوات الايرانية على أراضيها، أو قرار ايران بالبقاء في سوريا والوقوف جنبا الى جنب مع الجيش العربي السوري لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية.

ولانريد الخوض هنا فيما ادعته اسرائيل من الحاق الخسائر بالأهداف التي قصفتها، أو في الحقائق التي أعلنتها وزارة الدفاع الروسية حول اسقاط معظم صواريخ اسرائيل، بل نريد أن نركز على النتائج وهي واضحة فقد عبرت سوريا وايران عن صلابة الموقف ورفض التهديدات الاسرائيلية، ودفع هذا شلة اليمين في اسرائيل الى اطلاق تصريحات تدل على عدم التوازن وفقدان الثقة بالنفس وفقدان العقل، ونبرز هنا تصريحين من هذه التصريحات الأول: التهديد باغتيال الرئيس بشار الاسد، والثاني: التهديد بقصف الحشد الشعبي في العراق.

لقد أصيبت الدول المرتبطة بالسياسة الاميركية، والمالية للبيت الأبيض بالقلق الى حد الرعب من قرار ترامب سحب القوات الاميركية من سوريا "وان كان الانسحاب قتالا تراجعيا"، لكن الدولة التي أربعها القرار الاميركي رعبا استراتيجيا هي اسرائيل، وهذا يعني أن فشلها الذريع في تنفيذ مخطط التدمير والتقسيم في الدول المحيطة بها سوف يترد عليها بما أقدمت عليه من جرائم بشعة اتخذت شكل قرارات في الكنيست الاسرائيلي، وجميع هذه القرارات تتصل بنهب الأرض، وتهويد القدس، وتهويد الضفة، والتوسع الاستيطاني وتهجير الفلسطينيين، وعلان اسرائيل دولة عنصرية يهودية لاحقوق فيها الا لليهود.

من هنا ننبه الى ضرورة الحذر واليقظة مما سيرتكبه "المريض"، بنيامين نتنياهو بنفس المقدار الذي تتحكم فيه عقد دونالد ترامب النفسية بقراراته تتحكم عقد بنيامين نتنياهو بقراراته وبشكل خاص في اللحظات الصعبة، وبنيامين نتنياهو محاط بمرضى العقول والنفوس من رموز العنصرية الصهيونية، لكنه الرجل الذي يجلس في مقعد المقرر.

ودلت التجارب أن عدم امتلاك نتنياهو خلفية عسكرية يشار لها بالبنان في اسرائيل دفعه لأخذ قرارات عسكرية وأمنية درت عليه وبالا من الفشل والاستهزاء داخل اسرائيل وخارجها، وعلى سبيل المثال نسوق هنا قراره باغتيال خالد مشعل الذي انتهى بفضيحة وفشل، وقراره باغتيال المبحوح الذي انتهى بكشف كل المجموعة التي شاركت بالاغتيال واضطر مثير داغان للاستقالة من رئاسة الموساد، كان رد فعل نتنياهو هو التحضير ليوسي كوهين ليتأسس الموساد لأنه المتخصص بشؤون ايران.

لقد فشل في غزة فشلا ذريعا ولم ينجح "مؤقتا"، الا بسن قوانين عنصرية واجرامية ضد شعبنا وأسرانا في الضفة الغربية وغزة، ونتنياهو يمر الآن بأزمة متعددة المصادر والاتجاهات:

– هو متهم بالفساد، وقد فقد من رصيده الكثير خاصة في أوساط اليمين.

– هو مقبل على انتخابات في ظروف لا تمكن أي حزب "بشكل عام"، من تشكيل ثقل كاسح يمكنه من الفوز بأغلبية في الكنيست.

– هو يعاني من هزلة مردود حركة التطبيع مع بعض الدول العربية.

– هو محبط من تفكك خيوط صفقة القرن وتقطعها بسبب رئيسي أول، وهو رفض كافة المنظمات الفلسطينية وفي مقدمتها فتح لهذه الصفقة.

هذه الظروف سوف تبرز لدى نتنياهو كافة العقد التي ستدفعه لاتخاذ قرارات أحادية بالقيام بمغامرات ستؤدي الى فشله فشلا ذريعا، ونرى أن تخطيط نتنياهو بدأ يأخذ طريقه لارتكاب جرائم فظيعة مثل اصدار الأوامر لقواته

الخاصة باقتحام السجون، والاعتداء على الأسرى العزل، وقراره بمصادرة مدارس وكالة الغوث في مخيمات ومدن القدس ومحيطها.

ان رجلا يشن هجوما عسكريا على مدارس الأطفال بحرمانهم من التعلم، هو لاشك ولد مريض جدا، وما يمكن أن يقوم به الصبي المعقد الذي يدخل سيارا وصله للتو من صاحب نوادي لاس فيغاس للقمار يعيش أزمة كبيرة يحاول التخلص منها بالظهور كبطل "يبيض بأعداء اسرائيل"، حاول مع الأنفاق القديمة في شمال فلسطين، وفشل لأن حزب الله أفشل محاولته، وحاول في غزة وفشل، وحاول في مطار دمشق وفشل، فماذا بعد؟ سيتابع نتائجه محاولاته لكنها ستكون أكثر خطرا وأكثر مجازفة، وفشله القادم سيفتح الباب الى التفهقر وليس التراجع القتالي.

نتائجه وشلة المرضى العنصريين يحفرون قبور الاسرائيليين قبل أن يحفروا قبور الآخرين.

قد نسمع غدا عن قصف قصر الشعب في دمشق في محاولة لاغتيال الزعيم العربي الذي بدأ يأخذ مكانه التاريخي في قيادة الأمة العربية بشار الاسد، وقصف اسرائيل هذا سيكون محاولة للقضاء على فكرة نهوض الأمة العربية ووحدتها وتصديها لاسرائيل، وهي التي تتجسد في صمود ومقاومة وانتصار الجيش العربي السوري والرئيس السوري بشار الاسد.

فالنهوض والسير قدما والتصدي لاسرائيل سيكون آخر المطاف لاسرائيل لأن ما فشلت في تنفيذه هي وواشنطن واوروبا ودول عربية موالية لواشنطن لايغني الفشل فقط، بل يعني الهزيمة التاريخية.

الجولان ثمن للانسحاب الأمريكي

د. محمد السعيد إدريس . الأهرام . ٢٠١٩/١/٢٩

لا توجد دولة في العالم ترسم حدودها الدولية مع الدول المجاورة لها وفقاً لاحتياجاتها الأمنية أو ما تراه مصالح وطنية عليا، وتعطى لنفسها كل الحق وكل المبررات للتوسع في أراضي الغير وفقاً لما تفرضه تلك الاحتياجات، ضاربة عرض الحقائق بما يفرضه القانون الدولي والمواثيق الدولية من قواعد لترسيم الحدود بين الدول. إسرائيل وحدها بين كل دول العالم لا تحترم هذه القواعد وتعطى لنفسها كل الحق للتوسع والتمدد الجغرافي واحتلال أراضي الغير دون أى وجه حق، ولا تحترم في ذلك غير ما تراه من مطالب أمنية ومبررات مصلحية. ولذلك فإنها ترفض أن يكون احتلالها لأرض الغير احتلالاً، وتراه تحريراً، ومن ثم لا تعطى حقوقاً للشعب الذي تحتل أرضه.

فعلت ذلك منذ حرب ١٩٤٨. فإذا كان مجلس الأمن قد أصدر قرار تقسيم فلسطين بين إسرائيل والشعب الفلسطيني فإن إسرائيل لم تحترم الحدود التي حددها قرار مجلس الأمن لحدود دولة إسرائيل وظلت تتوسع على حساب الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن لقيام دولة فلسطينية. وبعدها المديبر مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ احتلت أراضي جديدة من مصر وسوريا ولبنان واحتلت كل أرض فلسطين المتبقية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومنذ هذا العدوان ظلت إسرائيل تساو على الانسحاب من تلك الأراضي التي احتلتها. ساومت مصر على سيناء وحصلت على كل ما تريده من ضمانات أمنية مقابل انسحابها من سيناء، لكنها ترفض الآن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتوسع وتستوطن فيها حسب احتياجاتها الأمنية وتعمل كل ما يمكنها لإجهاض اقتراح حل الدولتين، وترفض بالمطلق قيام أى دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، كما أنها ترفض الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة وأصدرت في ١٤/١٢/١٩٨١ قانوناً يقضى بضم هضبة الجولان السورية إلى السيادة الإسرائيلية وتسعى بكل السبل للحصول على اعتراف دولي بذلك السيادة على الجولان. اكتفت إسرائيل، مؤقتاً بفرض سيادتها على الجولان بعد أن صدمت بإجماع دولي يرفض بشدة قرارها بضم الجولان. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول الراضية للقرار الإسرائيلي لكن إسرائيل لم تفقد الأمل في إحداث تغيير في الموقف الأمريكي، وعندما تفجرت الأزمة في سوريا عام ٢٠١١ أعطت إسرائيل أولوية للحصول على مكاسب جديدة داخل سوريا نفسها هذه المرة، فقد كانت حريصة على أن تؤول هذه الأزمة إلى تدمير الدولة السورية على نحو ما سبق أن حدث للعراق، ومن ثم إخراج سوريا نهائياً من معادلة الصراع ضد إسرائيل، كما حرصت على أن تؤدي هذه الأزمة إلى تفكيك الدولة السورية بما يمكنها من التوسع في الجنوب السوري، وإيجاد أمر واقع جديد يعطيها القدرة على المزيد من التوسع أو على الأقل تأسيس كيان عميل في الجنوب السوري تسيطر عليه المنظمات الإرهابية الموالية والعميلة يكون بمثابة حزام أمن يحمي الحدود الإسرائيلية الشمالية، على غرار ما فعلت سابقاً في الجنوب اللبناني. وفي ذات الوقت نجحت في التوصل إلى توافق مع روسيا دعمته الولايات المتحدة، يقضى بمنع وصول أى قوات إيرانية أو قوات تابعة لحزب الله إلى

الجنوب السوري، بل إنها طورت فيما بعد مطالبها بعد نجاح الجيش السوري في تحرير كل مناطق الجنوب، عندما أعلنت تخوفها من دخول الجيش السوري إلى الجنوب، إذ إنها رأت أن التزام روسيا وسوريا باتفاقية فصل القوات الموقعة عام ١٩٧٤ بين إسرائيل وسوريا لم يعد كافياً، لأن القوات الإيرانية يمكن أن تدخل إلى الجنوب السوري مرتدية سترات الجيش السوري وفق ما عبر عنه عاموس غلبوع في صحيفة «معاريف» بقوله «إذا كنا نأتى لنقول علناً أن كل ما نريده هو أن يحترم السوريون اتفاق الفصل فإننا نكون عملياً نسمح للإيرانيين بالمرابطة على جدارنا في هضبة الجولان»، والحل عندهم هو: ألا يدخل الجيش السوري نهائياً إلى الجنوب من أجل «المصلحة الأمنية الإسرائيلية»، وفي ذات الوقت لم ينس الإسرائيليون مساهمهم للحصول على اعتراف دولي نهائى بضم هضبة الجولان المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية، باعتباره المطلب الأساسى للأمن الإسرائيلى بالنسبة لـ «الجبهة الشمالية». من هنا جاء تجديد مطلب الاعتراف الدولى والأمريكى على وجه الخصوص بضم الجولان، وجاءت الفرصة سانحة لإسرائيل بحدوث تحول مهم فى الموقف الأمريكى التاريخى الراض لقرار ضم الجولان. فاستكمالاً لقرارات إدارة دونالد ترامب الاسترضائية لإسرائيل بعد قرار الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وبعد قرار هذه الإدارة بوقف تمويل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) كخطوة لتصفية حق عودة اللاجئين، واستعداداً لطرح ما يسمونه بـ «صفقة القرن» فقد غيرت واشنطن تصويتها الراض للقرار الذى يُعرض سنوياً على الجمعية العامة للأمم المتحدة ويجدد الرفض الدولى لقرار إسرائيل ضم الجولان، واتخذت هذه المرة موقف «الامتناع عن التصويت». المبررات التى قدمتها نيكى هايلى رئيسة الوفد الأمريكى بالأمم المتحدة لهذا التغير الجديد فى الموقف الأمريكى حفزت الحكومة الإسرائيلية لوضع خطة تحرك جديدة بخصوص الجولان على النحو الذى عبر عنه جلعاد أردان وزير الأمن بقوله: «إن التحرك الآن مهم للغاية»، مضيفاً أن: «ما من عاقل يرى أنه يجب إعطاؤها (الجولان) للأسد وإيران». وكانت نيكى هايلى قد وصفت ذلك القرار السنوى الذى يدين الاحتلال الإسرائيلى للجولان ويرفض شرعيته بأنه «قرار متحيز بوضوح ضد إسرائيل»، ولعل هذا ما شجع بنيامين نتنياهو على أن يطلب من جون بولتون مستشار الأمن القومى الأمريكى، الذى جاء إلى المنطقة لمعالجة تداعيات قرار الرئيس ترامب بسحب القوات العسكرية من سوريا، اعترافاً أمريكياً بضم الجولان كثنم يجب أن تحصل عليه إسرائيل جراء الانسحاب العسكرى الأمريكى من سوريا، ضمن مطالب أخرى تقدم بها نتنياهو لجون بولتون ولوزير الخارجية مايك بومبيو من أبرزها الإسراع فى تأسيس التحالف الإقليمى الإستراتيجى المقترح «الناطو العربى» باعتبار أن كل هذه المطالب ضرورية لأمن إسرائيل. خطورة هذا المطلب الإسرائيلى أنه يأتى هذه المرة فى ظروف مواتية دولية وإقليمية ترى أن أى تسوية للأزمة السورية لابد أن تتضمن ضمانات للأمن الإسرائيلى، لكن الأخطر أنه يأتى فى ظروف مأساوية للنظام العربى الذى مازال متردداً فى إعادة دمج سوريا وعودتها إلى الجامعة العربية، فى الوقت الذى مازال منفتحاً فيه على دعوة تأسيس «الحلف الإقليمى».

سوريا إلى أين؟

د. مصطفى الفقي . الأهرام . ٢٩/١/٢٠١٩

طالعت منذ أيام قليلة مقالاً لأستاذ أساتذة العلوم السياسية الوزير العميد على الدين هلال حول الوضع في سوريا والموقف العربي من تطوراتها وإمكانية عودتها إلى مقعدها في الجامعة العربية، وأسجل هنا صراحة أنني كنت من أكثر الناس استياءً عندما تقرر تجميد عضوية سوريا في الجامعة لأسباب كثيرة أولها أن سوريا تاريخياً هي رائدة الفكرة القومية وداعية العمل العربي المشترك والتي بشرت دائماً بالتوجهات الوجودية عبر تاريخها الطويل، وثانيها أن دمشق هي أقدم مدن المنطقة فهي أيضاً كما قال أمير الشعراء (عز الشرق أوله دمشق) كما أن سوريا لها خصوصية في التاريخ المصري الحديث على المستويين السياسي والثقافي، فالسوريون في بلادهم وفي المهجر كانوا هم دعاة الوحدة السياسية وكانوا هم أيضاً رواد التعاون الثقافي مع مصر في مجالات الصحافة والأدب والفن غناءً ومسرحاً وسينما، ولقد وجد السوريون في القرنين التاسع عشر والعشرين في مصر ملاذاً آمناً لهم ولإبداعاتهم في المجالات المختلفة ولأن مصر بلد بلا عقد ولا حساسيات فإنها رحبت بذلك وفتحت أبوابها بلا تردد حتى إن كثيراً من المصريين لا يعينهم أن فريد الأطرش وفايزة أحمد وصباح وعشرات غيرهم هم فنانون شوام لأن مصر تسع الجميع، حتى إن السنوات الأخيرة بعد وقوع المأساة السورية وخروج أبناء ذلك البلد العربي الأبى الذي كان يؤوى اللاجئين قد أصبح جزء كبير من شعبه لاجئين، والعظيم في مصر أنها استقبلت من وفد إليها من ذلك القطر العربي الشقيق كمواطنين مصريين تماماً ليست لهم معسكرات خاصة أو مخيمات معزولة بل مصر مفتوحة الذراعين لهم دون قيد أو شرط فأصبحت لهم مطاعمهم ومخابرهم ومقاهيهم وكلها مراكز جذب لإخوتهم المصريين بلا تحفظ أو تردد أو تمييز، أعود الآن إلى قصة هذا البلد الجريح مع أمة أطلقت سهامها عليه بدعوى اختلافهم مع الحاكم في دمشق بينما الأمر يرتبط أصلاً بالشعب السوري حاضره ومستقبله، آماله وآلامه، تماسكه ووحدته ولقد غاب عن الكثيرين أن سقوط سوريا لا بد أن يؤثر على العرب في كل مكان، ولقد أصبح من المؤسف بل والمخجل لنا كعرب أن مصير سوريا يبدو معلقاً بقرارات إيرانية روسية تركية ومواقف متغيرة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الكبرى بينما نكتفي نحن بدور المتفرج ونتباكى على الشعب السوري بدموع التماسيح دون أن نقدم للقضية ما يمكن أن يدفع بالحل ويوقف معاناة ذلك الشعب العربي الأبى، ولعلني أدفع هنا بالملاحظات التالية:

أولاً: إن الخط بين سلامة واستقرار سوريا في جانب والموقف من الرئيس بشار الأسد في الجانب الآخر هو تصرف يخالف الحقيقة ولا يخدم مستقبل الأزمة بل هو نوع من تكريس الخلاف وتوسيع الهوة وتشديد حدة العداء بين الأطراف المتصارعة فوق الأراضي السورية.

ثانياً: إن مصر يجب أن تعترف بأن موقفها من المحنة السورية كان شريفاً دائماً فلقد رفضت مصر توظيف المأساة لمصلحتها بل ووقفت داعمة كل محاولات التسوية حتى إن المندوب المصري في مجلس الأمن قد وافق على قرارين مختلفين في يوم واحد وقد كان أحدهما قراراً فرنسياً والآخر روسياً، وكان سبب قبول مصر القرارين

هو وجود عامل مشترك بينهما وهو السعى لرفع المعاناة عن الشعب السوري الذى ضحى كثيراً وقاوم طويلاً، وكنت أتصور أن تحتضن الأمة العربية شعبها السوري فى تلك الظروف المأساوية الصعبة لا أن يتركوه فريسة للتدخلات الأجنبية والهجمات الإرهابية.

ثالثاً: إننى أظن أنه عندما يتعرض بلد عربى لظروف استثنائية فإنه يجب علينا أن نحتويه لا أن نعزله والذى حدث بالنسبة للمحنة السورية أننا ابتعدنا عن دمشق واكتفينا بالمواقف المتشددة دون دراسة متأنية للفاثورة التى يدفعها الشعب السوري بعد ذلك، وكان من نتيجة إقصاء سوريا عن الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية معها أن ارتمت فى أحضان إيران وكأنا قدما بذلك خدمة كبيرة لطهران وحلفائها فى المنطقة، وأنا ممن يعتقدون أن سياسة العزل والإبعاد هى سياسة خاطئة ورثناها من بعض الأطروحات الثورية غير المدروسة فى النصف الثانى من القرن الماضى.

رابعاً: لقد دعا السيد الأخضر الإبراهيمى مجموعة من الدبلوماسيين والمفكرين المصريين عند بداية توليه منصبه مبعوثاً أممياً وعربياً للأزمة السورية وكان ذلك فى مسكنه بالزمالك حيث حضر لفيف من المعنيين بالقضايا القومية والأوضاع العربية من بينهم وزراء سابقون للخارجية وسفراء ورجال إعلام وصحافة، وكان السؤال المطروح من ذلك الدبلوماسى الجزائرى المخضرم هو: ما هى نقطة البداية لتحركى فى مواجهة هذه الأزمة؟ وتفاوتت إجابات الجميع من منطلقات مختلفة ولكننى قلت له يومها إن لابعين جددا فى هذه الأزمة لم يظهروا بعد على السطح وذكرت تحديداً روسيا الاتحادية واهتمامها المنتظر لأن يكون لها دور فى مستقبل سوريا ومازلت مؤمناً بأنها هى التى غيرت موازين القوى حتى وصل الأمر إلى ما نحن عليه بحيث يصبح كل من كانوا جزءاً من المشكلة جزءاً من الحل أيضاً.

خامساً: إن العلاقات المصرية السورية ذات خصوصية تاريخية وبشرية وهو ما يدفعنا إلى الرغبة فى تبنى مصر دوراً تمهيدياً فى جامعة الدول العربية أو بالتواصل المباشر مع النظام فى دمشق للوصول إلى بداية تحدد ملامح التسوية النهائية حفاظاً على وحدة الأراضى السورية واستقرار ذلك البلد العربى المهم ورفع المعاناة عن شعبه الشقيق.

هذه رؤية خاطفة لمشكلة طالت وأفرزت أشلاء ودماء وضحايا ولاجئين وأصابى العمل العربى المشترك فى مقتل وسمحت لأطراف خارجية أن تضع أقدامها فى المنطقة بعد أن كنا ننتوهم أن ذلك لن يحدث من جديد.

موسكو «تبيع» إيران و«حزب الله» في سوريا!

طوني عيسى . الجمهورية . ٢٩/١/٢٠١٩

يوماً بعد يوم، تظهر ملامح الانقلاب السياسي الآتي إلى الشرق الأوسط من بوابة سوريا. والإطالة الأخيرة للأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله أكدت ذلك. فللمرة الأولى، بدأ توقيت الإطالة أشد أهمية من مضمونها، لأنّ مقابلة الـ٣ ساعات، بعد صمت ٣ أشهر، لم تحمل جديداً بارزاً، لا في المسائل الداخلية ولا المسائل الإقليمية. وبدأ واضحاً أنّ «الغيبية» التي كثرت الشائعات حولها لم تكن سوى فترة «عصف فكري» لاتخاذ القرار المناسب: كيف سيواجه «حزب الله» تحديات المرحلة المقبلة؟

ما كان يتوقعه المحللون من تباعد إيراني - روسي في سوريا بدأ يظهر إلى العلن. ومع كل غارة إسرائيلية تُشنّ على مواقع وتجمعات ومستودعات لإيران و«حزب الله» في سوريا، ينكشف صمت روسي يحمل في طياته موافقة ضمنية.

فالروس يضعون أيديهم على منظومة صواريخ «إس ٣٠٠» التي يمكنها أن تتكفل بإحباط أي ضربة إسرائيلية، لأنها قادرة على كشفها باكراً والتصدي لها وتعطيلها.

الواضح، وفق المحللين، أنّ موسكو تلتزم تفاهماً مشتركاً مع إسرائيل والولايات المتحدة، وتحظى بدعم تركيا والقوى العربية الأساسية. ويقضي التفاهم بمنع

إيران من تشكيل منطقة نفوذ لها في سوريا، وإبعادها فوراً إلى مسافة تفوق الـ١٠٠ كيلومتر عن الحدود مع إسرائيل في الجولان.

في عبارة أخرى، إنّ التغطية التي يحظى بها الروس في سوريا، مقابل الحفاظ على حليفهم نظام الأسد إلى ما بعد إنجاز الحل السياسي، مرهونة بمنع التمدد الإيراني. أي: ليس مسموحاً أن ينفذ الإيرانيون في سوريا نموذج «حزب الله» في لبنان، بخلق ثنائية الدولة والفصيل المسلّح.

ولذلك، تواترت المعلومات أخيراً عن مفاوضات بين روسيا وإيران حول مستقبل وجود «فيلق القدس» في سوريا. وكان دور الأسد في هذه المسألة أقرب إلى الحياد. فهو يحتاج إلى دعم الطرفين معاً: الروس يقدمون له ضماناً دولياً وإقليمياً وعسكرياً وأمنياً لا يمكن المسّ به لاستمراره، كما أنّ الإيرانيين ما زالوا يضطلعون بدور فاعل في المعارك البرية.

وربما كان الأسد مرتاحاً إلى أنّ الروس يمسون بقرار استخدام صواريخ «إس ٣٠٠» لأنّ ذلك يحزّره من مسؤولية المواجهة الاضطرارية مع إسرائيل، وردّ الجميل لإيران بالدفاع عنها. وهذه المواجهة يمكن أن تكون مدمّرة له إذا قرّر دخولها.

في السابق، كان الكلام على خلاف إيراني - روسي في سوريا مجرد تحليلات. إلّا أنّ إيران ذهبت أبعد من ذلك، قبل أيام، إذ كانت واضحة في اتهام موسكو بالتنسيق مع إسرائيل في مسألة الضربات على سوريا. كما أنها غمزت من قناة الأسد للمرة الأولى.

فقد تحدّث رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشه، عن «تنسيق» بين الهجمات الإسرائيلية والدفاعات الروسية التي بقيت «مستقرة». كذلك شكّك في الإحصاءات التي أعلنتها «مصادر سورية» عن مقتل ١٢ إيرانياً في الهجمات الإسرائيلية الأخيرة.

ولم يكن الردّ الروسي أقلّ قساوة ووضوحاً، إذ قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريباكوف: «روسيا ليست حليفة لإيران في ما يتعلق بوجودها في سوريا، وأمن إسرائيل هو أحد أهم أولوياتنا. ونحن لا نستخف بأهمية التدابير التي من شأنها أن توفّر ضماناً أمنياً قوياً لدولة إسرائيل».

وأضاف: «الإسرائيليون يعرفون ذلك، والولايات المتحدة وكل الأطراف الأخرى، بمن فيهم الإيرانيون والأتراك والحكومة في دمشق. ومن غير الصحيح تصنيف روسيا وإيران كحليفتين، وهما «تعاونتا فقط» في سوريا. والإيرانيون كانوا مفيدين جداً عندما عقدنا مؤتمر سوتشي، لكننا لا نتشارك النظرة نفسها في كل ما يحدث».

ومعلوم أنّ موسكو هي التي أفنعت إيران بالانسحاب إلى مسافة ١٠٠ كيلومتر من الحدود في الجولان. وقد جاء ذلك بتدبير روسي - إسرائيلي عقب الزيارة التي قام بها لإسرائيل، في تموز الفائت، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ورئيس الأركان فاليري جيراسيموف ولقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأركان الجيش والأمن.

ويتردّد أن الطرفين تفاهما على التزام قواعد الاتفاق الذي تمّ بينهما في العام ٢٠١٥، الذي ترافق مع دخول موسكو الحرب السورية مباشرة. كذلك كرّس الطرفان هذا التفاهم عقب سقوط المقاتلة الروسية فوق سوريا، في أيلول الفائت، والذي حملّ الروس مسؤوليته لإسرائيل.

وفحوى التفاهم هو أنّ لإسرائيل هامشاً في ضرب الأهداف التابعة لإيران و«حزب الله» والتي تعتبرها خطرة عليها، بالتنسيق الكامل مع موسكو، ومن دون المسّ لا بقواتها الموجودة في سوريا ولا بالقوات التابعة لنظام الأسد. ويبدو أنّ هذا التفاهم سيبقى سارياً - لجهة تحييد الأسد - ما دام هو يُحيّد نفسه.

ويعتقد البعض أنّ الرئيس فلاديمير بوتين أخذ على عاتقه عملية الإخراج المناسبة لخروج إيران من سوريا. ويرى هؤلاء أنّ قرار الإدارة الأميركية بالانسحاب من سوريا مرهون بالصفقة التي يريها الروس، والتي تتضمن خروج إيران. فلا يمكن أن يمنح الإسرائيليون والأميركيون هذا الهامش لموسكو في سوريا، من دون ضمان منها بالمساعدة على إخراج إيران من الساحة.

وبالتأكيد، لا يمكن للدول العربية، ولاسيما منها تلك الحليفة للمملكة العربية السعودية، أن تبدأ بالعودة إلى الأسد أو أن تعيده إليها، ما لم تحصل على ضمان روسي بفك الارتباط بينه وبين إيران. لكن آخرين يعتقدون أنّ بوتين، الذي يتقن اللعب جيداً، يبالغ في الإيحاء بوجود تباعد بينه وبين إيران في سوريا، لأنّ ذلك قد يشجّع الرئيس دونالد ترامب على الرحيل سريعاً من هناك وإخلاء الساحة للاعب الروسي.

أيّاً يكن الأمر، فإنّ الاستحقاق يقترب في سوريا: موسكو «ستبيع» حلفاءها في سوريا من أجل أن تقبل بها القوى الدولية والإقليمية راعية للتسويات هناك، وإيران ستعاند كثيراً دفاعاً عن نفوذ كلّها كثيراً بالمال والرجال

وتراهن عليه بصفته مسألة حياة أو موت. فأين سيقف الأسد في النزاع المنتظر بين الحليفين «الذين لهما أفضل عليه»؟ وماذا سيفعل «حزب الله»؟
من هنا يمكن أن تبدأ القراءة المناسبة لكل تطورات المرحلة المقبلة في لبنان، وفهم الإطالة الأخيرة للسيد نصرالله، ورسم التوقعات للأزمة الحكومية وسائر التفاصيل الداخلية المملّة.

الحراك الدبلوماسي الأمريكي في الشرق الأوسط: أهدافه وغاياته

أسامة أبو ارشيد . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٨/١/٢٠١٩

مقدمة

قام وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي، جون بولتون، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بجولتين منفصلتين في منطقة الشرق الأوسط، شملتا تسع دول حليفة؛ وذلك، في سياق مساعي كبار مسؤولي إدارة الرئيس دونالد ترامب لطمأنة الحلفاء الأمريكيين في الشرق الأوسط، بأن الولايات المتحدة الأميركية ليست في وارد الانسحاب من المنطقة وخلق فراغ فيها تملؤه إيران وتنظيمات متطرفة، كتنظيم الدولة الإسلامية "داعش". وشدد بومبيو وبولتون على التزام الولايات المتحدة أمن حلفائها في المنطقة ومصالحهم، وأن إستراتيجية إدارة ترامب نحو الشرق الأوسط منسجمة ولا تعاني فوضى وتناقضات بين أقطابها، كما تؤكد مؤشرات كثيرة، من ذلك، مثلاً، استقالة وزير الدفاع السابق، جيمس ماتيس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، احتجاجاً على قرار ترامب الانسحاب من سورية، والتصريحات المتناقضة، إلى اليوم، بين مسؤولي الإدارة حول الموضوع ذاته.

كانت ثقة الحلفاء الأمريكيين في المنطقة بإدارة ترامب قد اهتزت، بعد أن أعلن، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نيته سحب القوات الأميركية من سورية، وأمر ببدء تنفيذ انسحاب "كامل" و"سريع" و"مباشر" من هناك [١]، مفترضاً أن داعش قد هُزم في سورية، ومن ثمّ لم يعد هناك داعٍ لبقاء قوات أميركية على الأرض. ويوجد في شمال سورية حوالي ٢٠٠٠ جندي أميركي، أغلبهم من قوات العمليات الخاصة، يقدمون المشورة والتدريب لقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد وتقوم بمهمة محاربة تنظيم داعش على الأرض. كما أن القوات الأميركية تقود الضربات الجوية لـ "التحالف الدولي ضد داعش"، فضلاً عن الفصل بين القوات التركية والمليشيات الكردية. وإضافة إلى تلك القوات الأميركية الخاصة في الشمال السوري، يوجد بضع مئات أخرى في قاعدة التنف العسكرية، جنوب شرق سورية.

وكانت جولة بولتون قد بدأت، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، واستمرت أربعة أيام، وشملت إسرائيل وتركيا. في حين انطلقت جولة بومبيو في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وشملت سبع دول، هي: الأردن، ومصر، وقطر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، وعمان. وكان يفترض أن تشمل جولة بومبيو ثمان دول، إلا أنه اضطر إلى قطعها في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ليحضر جنازة قريب له في الولايات المتحدة، فلم يتمكن من زيارة الكويت، على أن يتم تحديد وقت لاحق لزيارة قريبة.

أهداف الجولتين

سبقت الإشارة إلى أن الإطار العام للجولتين تمثل في طمأنة الحلفاء الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لن تتسحب من الشرق الأوسط، تاركةً حلفاءها وحدهم أمام إيران وأدواتها في المنطقة، فضلاً عن التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مثل داعش والقاعدة. وناقش بومبيو وبولتون مع مسؤولي البلدان التي زارها العديد من القضايا، كالأزمة الخليجية وحصار قطر، وقضية مقتل الصحفي، جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية في إسطنبول في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٨، وحرب اليمن، وقضية الناشطات السعوديات في الدفاع عن حقوق المرأة، المحتجزات منذ أشهر. غير أن هذه القضايا لم تكن محور تركيزهما الأساس. ويمكن تلخيص أهم أهداف الجولتين في ثلاثة، هي:

١. توضيح قرار الانسحاب من سورية وتهيئة الظروف له

بحسب بومبيو، فإن انسحاب القوات الأميركية من سورية "تغيير تكتيكي" في مهمة هذه القوات، ولا يحدّ من قدرة الولايات المتحدة على التصدي لإيران وداعش[٢]. ويشير المسؤولون الأميركيون، بمن فيهم ترامب الآن، إلى أن انسحاب هذه القوات سيتم بـ "بطء وسيستغرق وقتاً"[٣]، وليس "بناءً على جدول زمني متعسف"[٤]، بقدر ما سيكون متوافقاً مع الأهداف السياسية التي تتوخى واشنطن تحقيقها أولاً. وقد حدّد بومبيو وبولتون، ومسؤولون أميركيون آخرون، شروطاً ثلاثة لإكمال انسحاب القوات الأميركية من شمال سورية، هي:

* هزيمة من تبقى من مقاتلي داعش في سورية، والتأكد من عدم قدرة هذا التنظيم على إعادة تنظيم صفوفه هناك من جديد[٥].

* تعهّد تركي بعدم الإضرار بالمقاتلين الأكراد أو استهدافهم بعد الانسحاب الأميركي[٦]. وتعتبر الولايات المتحدة المقاتلين الأكراد حلفاء فعالين لها في محاربة داعش على الأرض السورية. وقد أثار هذا الشرط استياء الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي رفض مقابلة بولتون خلال زيارته أنقرة، على أساس أنه ارتكب "خطأ فادحاً"[٧] باشتراط مثل ذلك على تركيا. وردّ ترامب على ذلك بالتهديد بـ "تدمير الاقتصاد التركي إذا استهدفت تركيا الأكراد"[٨]، قبل أن يتفق الرئيسان الأميركي والتركي على إنشاء منطقة آمنة بعمق عشرين ميلاً على الحدود التركية- السورية[٩]. ولكن لا يوجد تفاصيل واضحة في هذا السياق بعد.

* إبقاء الولايات المتحدة على قدرات فعّالة في المنطقة للحد من النفوذ الإيراني في سورية؛ حيث تعهّد بومبيو "بتردّ آخر جندي إيراني" منها[١٠]. ويعود وضع هذا الشرط إلى القلق الإسرائيلي بالدرجة الأولى من أن انسحاباً أميركياً من سورية سيعزّز مكانة إيران وحزب الله فيها؛ بحيث تتحوّل إلى ساحة جديدة يستهدفان منها إسرائيل. وبحسب مسؤول أميركي كبير، فإن الولايات المتحدة ستحافظ على وجود بضع مئات من قواتها في قاعدة التنف العسكرية، جنوب شرق سورية، والتي تشرف على تقاطع الحدود السورية - العراقية - الأردنية؛ وذلك بهدف الحد من قدرة إيران على التمدد برّاً عبر العراق إلى سورية ولبنان ونقل الأسلحة والصواريخ إليهما[١١]. كما أكد بولتون خلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في جولته، أن الانسحاب الأميركي من سورية سيتم بطريقة "تضمن الدفاع عن إسرائيل وأصدقائنا الآخرين في المنطقة، ضمناً مطلقاً"[١٢]. وكان قرار ترامب المفاجئ، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ القاضي بالانسحاب من سورية، قد اعتُبر إهانة لبولتون، بالدرجة الأولى، الذي سبق له أن صرح في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، بأن الولايات المتحدة لن تنسحب من سورية إلا إذا انسحبت القوات الإيرانية والمليشيات المرتبطة بها أولاً[١٣].

٢. طمأنة الحلفاء إلى صدقية الولايات المتحدة

اعتبر بومبيو في خطابه في الجامعة الأميركية في القاهرة، في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، أن الولايات المتحدة "قوة خير في الشرق الأوسط". وأضاف، "عندما تتراجع الولايات المتحدة، غالباً ما تتبع ذلك الفوضى، وعندما نهمل أصدقاءنا، يتصاعد الاستياء، وعندما نتعاون مع الأعداء، يتقدمون". وحاول بومبيو تهدئة مخاوف حلفاء بلاده في

المنطقة بالقول: "دعوني أكن واضحاً: لن تتسحب الولايات المتحدة حتى تنتهي الحرب مع الإرهاب. سنعمل معكم بلا كلل لهزيمة داعش، والقاعدة، والجهاديين الآخرين الذين يهددون أمننا وأمنكم. لقد اتخذ الرئيس ترامب قراراً بإعادة قواتنا إلى الوطن من سورية. نحن نفعل ذلك دائماً، والآن هو الوقت لذلك، ولكن هذا ليس تغييراً في المهمة. ما زلنا ملتزمين التفكيك الكامل لداعش وإرهابه، فضلاً عن استمرار القتال ضد الإسلام الراديكالي بكل أشكاله. ولكن كما قال الرئيس ترامب، نحن نتطلع إلى قيام شركائنا بالمزيد، وسنقوم بذلك سوية". ولم يقتصر تعهد بومبيو لحلفاء بلاده بالشرق الأوسط على محاربة التنظيمات الإرهابية، بل أضاف إليه تعهداً آخر باستمرار "الحملة للتصدي لتأثير إيران ونشاطاتها الخبيثة في هذه المنطقة والعالم"[١٤].

٣. العمل على تأسيس "التحالف الإستراتيجي للشرق الأوسط"

بحسب بومبيو، فإن هذا التحالف سيضمّ دول الخليج الست، إضافةً إلى مصر والأردن وإسرائيل، التي أشاد بتحسين علاقاتها ببعض دول التحالف المفترض، كالإمارات وعمان. ومرة أخرى، لم يخف بومبيو أن هدفي هذا التحالف يتمثلان في احتواء سياسات إيران ونشاطاتها ووكلائها في المنطقة، فضلاً عن محاربة التيارات الجهادية المتطرفة[١٥]. غير أنه أقرّ أيضاً بعقبات تعترض طريق تحقيق هذا التحالف العتيد، وتحديدًا في ظل استمرار الحصار الذي تفرضه كل من السعودية والإمارات والبحرين، إضافةً إلى مصر، على قطر، وفشل جهوده في إحداث اختراق على هذه الجبهة[١٦].

فوضى الموقف الأميركي

ليس الموقف في واشنطن بهذا الوضوح، بل هو أقرب إلى الفوضى، رغم تأكيدات بومبيو وبولتون في جولتيهما أن الولايات المتحدة لن تسحب قواتها بسرعة من سورية من دون تحقق جملة الشروط السابقة؛ حيث لا يعرف إلى اليوم من يتحدث باسم الإدارة. حتى ترامب نفسه الذي كان زعم، بعد ضغوط من كبار مسؤولي إدارته ومن الكونغرس والمؤسسة العسكرية، أنه لم يقل إن القوات الأميركية في سورية ستعود بسرعة إلى الوطن، رغم أنه كان قد تحدث عن عودة سريعة وكاملة ومباشرة لها في إعلانه المفاجئ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، نجده يتنقل بين الموقف ونقيضه بحسب مزاجه وبحسب المعطيات السياسية والميدانية على الأرض، أميركياً وفي سورية.

كان ترامب، مثلاً، قد أعلن، مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ في اجتماع لمجلس وزرائه، أن سورية "ضاعت منذ زمن بعيد"، وليس لديها "الثروة الضخمة" التي تجعل الولايات المتحدة تهتمّ بها. وأضاف حينها، "نحن نتحدث عن رمل وموت"، ولذلك "نحن نخرج من سورية"[١٧]. غير أنه في السادس من الشهر ذاته قال: "نحن بصدد الانسحاب من سورية، ولكن ذلك لن يتمّ كلياً قبل القضاء على داعش"[١٨]. وفي اليوم التالي، غرّد قائلاً: "سنسحب بوتيرة مناسبة بينما نواصل محاربة داعش"[١٩]. وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، سعى البيت الأبيض للتأكيد مجدداً أن ترامب لم يغيّر موقفه بشأن سحب القوات الأميركية من سورية، وذلك بعد يوم واحد من إعلان بولتون شروطاً جديدة للانسحاب ستؤدي إلى تأجيله. ووفقاً لتصريح، مرسيدس شلاب، وهي من الناطقين باسم البيت الأبيض، فإن "الرئيس لم يغيّر موقفه؛ إذ إنه ذكر أن هدفه الأساسي هو ضمان سلامة قواتنا وسلامة حلفائنا أيضاً"[٢٠].

كما أن ترامب كان قد قال في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي، مطلع عام ٢٠١٩، أن في إمكان قادة إيران "عمل ما يريدونه" في سورية بعد الانسحاب الأميركي[٢١]. وقد عدل بومبيو وبولتون موقف الإدارة خلال جولتيهما في

الشرق الأوسط، على أساس أن احتواء نفوذ إيران في المنطقة يقع على رأس أولويات الولايات المتحدة. غير أن ترامب، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بعد ثلاثة أيام من مقتل أربعة جنود أميركيين وجرح ثلاثة آخرين في تفجير انتحاري في مدينة منبج شمال سورية، عاد إلى الدفاع عن قراره بشأن الانسحاب من سورية، قائلاً: "لصالح من نقوم بقتل عناصر داعش؟ أسوأ عدو لروسيا وإيران وسورية هو داعش. نحن نقتل عناصر داعش لصالح أناس نحن لسنا على توافق معهم بالضرورة"[٢٢]. وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه نائب الرئيس، مايك بنس، الذي أكد بعد التفجير الانتحاري أن الولايات المتحدة ستمضي قدماً في سحب قواتها من سورية[٢٣].

وينطبق الأمر ذاته على الموقف من تركيا. فإذا كان ترامب أكد لأردوغان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أن "(سورية) كلها لك. لقد انتهينا"[٢٤]، فإنه عاد في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى تهديد تركيا بتدمير اقتصادها إن هي هاجمت الأكراد، قبل أن يغيّر رأيه مرة أخرى بعد مكالمة هاتفية مع أردوغان في اليوم التالي ويعلن قبوله منطقة آمنة على الحدود التركية السورية بعمق عشرين ميلاً، وإن كان ذلك من دون تفاصيل محددة حتى اللحظة. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أميركيين، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أن التخطيط لانسحاب كامل ما زال جارياً رغم التصريحات المثيرة للبلبل، بل المتضاربة في بعض الأحيان من البيت الأبيض ورغم التوتر مع تركيا التي يُفترض أن تتولى أمر الحرب على داعش[٢٥]. ويختلف المسؤولون الأميركيون في تحديد موعد نهائي للانسحاب؛ فثمة من يشير إلى عدة أسابيع، وثمة من يقول إنهم يتوقعون انسحاباً قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٩، وهناك من يطرح انسحاباً بعد أربعة أشهر. ومع ذلك، فإن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأميركية قال إنه "ليس لدينا جدول زمني لسحب قواتنا من سورية". وأضاف أن الانسحاب "سيتم بطريقة نواصل فيها نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا الضغط على تنظيم الدولة الإسلامية في كل مكان ولا نترك أي فراغ للإرهابيين". إلا أنه استدرك بالقول إن الولايات المتحدة لا تنوي الاحتفاظ بوجود عسكري لأجل غير مسمى في سورية[٢٦].

وكان تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال، في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أشار إلى أن المسؤولين في وزارة الدفاع يواصلون وضع الخطط لسحب القوات الأميركية من سورية وفقاً لأوامر ترامب، بغض النظر عن تصريحات بومبيو وبولتون. وتقول الصحيفة عن مسؤول في وزارة الدفاع قوله: "لم يتغيّر شيء.. نحن لا نأخذ أوامر من بولتون". وبحسب التقرير ذاته، فإن قوات أميركية في الكويت وغرب العراق على استعداد لمساعدة زملائها في سورية على الانسحاب. كما أن المدمرة الأميركية، "يو إس إس كرساج"، تبحر نحو المنطقة وعلى متنها مئات من مشاة البحرية الأميركية ومروحيات لتغطية الانسحاب الأميركي[٢٧]. بل إن الناطق باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، العقيد شين راين، أعلن قائلاً "لقد بدأ انسحابنا المدروس من سورية"[٢٨]. وتشير تقارير إعلامية إلى أن الانسحاب شمل بعض العتاد من قاعدة في محافظة الحسكة، شمال شرق سورية، في اتجاه الحدود العراقية، من دون أن يشمل أيّاً من القوات الأميركية في هذه المرحلة[٢٩].

خلاصة

يلخص، ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، ما سبق بالقول: "هذه إدارة تعيش حالة فوضى"[٣٠]. وعملياً، واضح أن إدارة ترامب ليست لها رؤية منسجمة ومتناسكة لما تريده في الشرق الأوسط. فمن ناحية، يتبع الرئيس غرائزه وحساباته الانتخابية، ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات المشرفة على حقول السياسة الخارجية والدفاع

والأمن القومي تحاول كبح جماح تلك الغرائز والحسابات. وهذا لا يعني انعدام وجود نقاش أميركي داخلي حول السياسة الخارجية الأميركية في المجمل، وفي الشرق الأوسط تحديدًا، لناعية الدور والتكلفة والمردود. إلا أن قرارات ترامب لا تنطلق من أرضية فكرية واضحة ومتماسكة، بقدر ما تعبر عن حالة تخبط بالدرجة الأولى؛ حيث ترى الموقف ونقيضه في المسألة الواحدة، وربما في اليوم الواحد. وبناء عليه، من المفهوم أن يجد حلفاء الولايات المتحدة وخصومها في العالم، وفي الشرق الأوسط، تحديدًا، أنفسهم أمام معضلة فهم السياسة الخارجية لإدارة ترامب وتحديد الناطق باسم الولايات المتحدة رسميًا اليوم، التي لا يوجد فيها جواب قاطع لهذه الأحجية. ومن ثم، يغدو القلق بين الحلفاء الأميركيين في المنطقة مشروعًا من جراء ارتباك مواقف إدارة ترامب نفسها.

الهوامش:

- Barbara Starr, Ryan Browne & Nicole Gaouette, "Trump Orders Rapid Withdrawal from Syria in Apparent Reversal," CNN, 19/12/2018, [١]
accessed on 27/1/2019, at: <https://cnn.it/2PNW4jK>
- Sasha Ingber, "Pompeo Says The U.S. Troop Withdrawal From Syria Is Just A 'Tactical Change'," NPR, 12/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [٢]
<https://n.pr/2TNMjok>
- David Alexander, "White House Says Trump Position Unchanged as Syria Withdrawal Plans Slow," Reuters, 7/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [٣]
<https://reut.rs/2Rf4sP2>
- Jamie McIntyre, "In Syria, The Withdrawal Has Begun but the Troops Haven't Left," The Washington Examiner, 14/1/2019, accessed on [٤]
27/1/2019, at: <https://washex.am/2TSe5A3>
- Alex Ward, "The US Military Has Begun its Withdrawal From Syria," VOX, 11/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: <https://bit.ly/2RUeJJO> [٥]
.Ibid [٦]
- Carlotta Gall & Mark Landler, "Turkish President Snubs Bolton Over Comments That Turkey Must Protect Kurds," The New York Times, [٧]
8/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: <https://nyti.ms/2Rl4f8d>
- Brandon Conrads, "Trump Threatens to 'Devastate' Turkey's Economy if it Attacks Syria's Kurds," The Hill, 13/1/2019, accessed on 27/1/2019, [٨]
at: <https://bit.ly/2G0A9og>
- Kurds Fear Their Fate as Turkey Says Donald Trump Reaffirmed U.S. Syria Withdrawal," CBS News, 15/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [٩]
<https://cbsn.ws/2RhARj4>
- Michael R. Pompeo, "A Force for Good: America Reinvigorated in the Middle East," U.S. Department of State, 10/1/2019, accessed on [١٠]
27/1/2019, at: <https://bit.ly/2TF0ICX>
- Kareem Fahim & Karen DeYoung, "Turkish Rebuke of Bolton Highlights Troubled Effort to Sell U.S. Plan for Exit from Syria," The [١١]
Washington Post, 8/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: <https://wapo.st/2FQCVxg>
- Noa Landau, "Bolton Alongside Netanyahu: U.S. Syria Pullout Will Assure Israel's Security," Haaretz, 6/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [١٢]
<https://bit.ly/2RmDmkg>
- Paul Sonne & Missy Ryan, "Bolton: U.S. forces Will Stay in Syria Until Iran and Its Proxies Depart," The Washington Post, 24/9/2018, accessed [١٣]
on 27/1/2019, at: <https://wapo.st/2RPGMRs>
- Pompeo [١٤]
.Ibid [١٥]
- Barbara Plett Usher, "Trumplomacy: Five Takeaways from Pompeo Trip to Middle East," BBC, 17/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [١٦]
<https://bbc.in/2FQATx9>
- Howard LaFranchi, "In Middle East, Pompeo and Bolton Hash Out US Policy Shifts in Real Time," The Christina Since Monitor, 8/1/2019, [١٧]
accessed on 27/1/2019, at: <https://bit.ly/2C8lu6V>
- Nicole Gaouette, "Bolton and Pompeo Scramble to Reassure Allies Reeling from Trump's Syria Decision," CNN, 7/1/2019, accessed on [١٨]
27/1/2019, at: <https://cnn.it/2SLpPUO>
- .Ibid [١٩]
- Trump Defends US Troop Pullout of Syria as Bolton, Pompeo Embark on Mid East Tour," Middle East Eye, 7/1/2019, accessed on 27/1/2019, [٢٠]
at: <https://bit.ly/2G4eyLy>
- Dave Lawler, "The U.S. Is Leaving Syria, and Will Stay As Long As it Takes," AXIOS, 8/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: [٢١]
<https://bit.ly/2sO3Hxy>
- Allison Elyse Gualtieri, "Trump: We're Battling ISIS for Russia, Iran Who 'Are not Necessarily in Agreement with Us'," The Washington [٢٢]
Examiner, 19/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: <https://washex.am/2G3cm73>
- Lolita Baldor & Bassem Mroue, "After Americans Killed in Attack, Trump's Syria Plan Raises Questions," The Military Times, 17/1/2019, [٢٣]
accessed on 27/1/2019, at: <https://bit.ly/2FPLQPj>
- Jeremy Diamond & Elise Labott, "Trump Told Turkey's Erdogan in Dec. 14 Call About Syria, 'it's All Yours. We Are Done'," CNN, [٢٤]
24/12/2018, accessed on 27/1/2019, at: <https://cnn.it/2Sin5Ox>
- Steve Holland, Phil Stewart & Lesley Wroughton, "How Trump Slowed Rush for Syria Exits After Huddle in Iraq," Reuters, 15/1/2019, [٢٥]
accessed on 27/1/2019, at: <https://bit.ly/2Hy3ybV>
- Lesley Wroughton & Arshad Mohammed, "U.S. official: U.S. Has no Timeline for U.S. Troop Withdrawal from Syria," Reuters, 4/1/2019, [٢٦]
accessed on 27/1/2019, at: <https://reut.rs/2FSqCQK>
- Nancy A. Youssef & Dion Nissenbaum, "Pentagon Pushes Forward on Syria Pullout," The Wall Street Journal, 11/1/2019, accessed on [٢٧]
27/1/2019, at: <https://on.wsj.com/2AIhnhU>
- .Ward [٢٨]
- Raf Sanchez, "US withdrawal from Syria Begins After Contradictory Messages from John Bolton and Mike Pompeo," The Telegraph, [٢٩]
11/1/2019, accessed on 27/1/2019, at: <https://bit.ly/2sQRrMV>
- .Ibid [٣٠]

في الجغرافيا والصراع الدولي

د. يوسف مكي . الخليج . ٢٩/١/٢٠١٩

كان الصراع على المنطقة، ولا يزال صراعاً، على مواقع استراتيجية وأراض ومصادر للثروة، وهيمنة سياسية. وقد كان من دواعي الانكشاف والوهن العربيين، غياب القدرة على التصدي للأطماع الدولية، في ظل انفراط التضامن العربي والأمن القومي الجماعي، وأيضاً في ظل التغيرات الهائلة التي طرأت توازنات القوة.

لقد كانت الجبال والحصون المنيعة في العصور القديمة، ضماناً لحماية المدن، لكن التطور الهائل في مجال التسليح، أوجد حقائق جديدة. فالحروب الحديثة تدور بأسلحة من نوع مختلف عن تلك التي استخدمها الإنسان في الماضي.. إنها تدور بالصواريخ والدبابات والطائرات وقاذفات القنابل، كما تدور بالمخبرات وجمع المعلومات. وتخضع لنظام اقتصادي عالمي يقرر اللحظة المناسبة لضخ أمواله، ومتى يخضع البلاد لمضاربات السوق، ويقرر أيضاً اللحظة التي يسحب فيها تلك الأموال ويهدد اقتصاد البلاد من الداخل في غفلة أهلها وانشغالهم.

وكانت البحار من أسباب استتباب السلام والرخاء، وأيضاً سبباً في الأطماع والحروب. وهكذا رأينا أن المواقع التي شهدت انبثاق الحضارات المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية القديمة كان معظمها في البحر الأبيض المتوسط، وقد شهدت أهوالاً وحروباً، أودت بحياة الآلاف من البشر.

وكما كان الموقع سبباً في رخاء أثينا، وتحقق نهضتها، كان أيضاً سبباً في دمارها واضمحلال دورها. فكون المدينة مفتوحة من جهة البحر، قد سهل على الغزاة احتلالها واستباحتها... وكما كان هذا البحر مكن سرها الذي باحت به لسائر البشرية، كان الوسيلة التي انتقلت من خلالها علوم وتجارب المصريين من الجنوب والفينيقيين من الشرق؛ حيث كانت القوارب تمخر من حوض البحر الأبيض المتوسط، لتصل إلى حاضرة اليونان ناقلة العلوم وآخر الأخبار.

ولعل من ناقل القول الإشارة إلى أنه يكاد لا يوجد بيننا من لم يسمع عن حضارات المتوسط، في حين تغيب عنا إنجازات الحضارات المقفلة وإبداعاتها.

والجغرافيا تبعث على تنوع الأوضاع أكثر مما تبعث على الوحدة. ولذلك، فإنه لا يمكن أن يكون الحديث متطابقاً عند التعرض للمجتمعات الكثيفة السكان على أرض مصر، التي عرفت الري منذ خمسة آلاف عام، ومجتمعات مناطق الزراعة غير المروية المتناثرة أو مجتمعات الرعي في الصحاري الإفريقية وفي شبه الجزيرة العربية.

وحين جرى التخطيط لاغتصاب فلسطين، كانت أهمية الموقع في القلب من مشروع الاغتصاب، فعلى سبيل المثال، جاء في رسالة اللورد روتشيلد إلى رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون: «إن هناك قوة جذب متبادلة بين العرب وعودة مجدهم المرهون بإمكانات اتصالهم واتحادهم. وأن فلسطين هي الجسر الذي يصل بين مصر وبين العرب في آسيا.. فلسطين هي بوابة الشرق؛ حيث يجب زرع قوة عدوة لتكون حاجزاً». وفي وثيقة كامبل نيرمان يرد النص التالي: «إن من يسيطر على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط يسيطر على العالم، وأن

الخطر الأكبر يكمن في الشعب الموجود على شواطئه، نظراً إلى ما يتوفر فيه من مقومات الترابط». ولذلك توصي الوثيقة بفصل الجزء الإفريقي عن الجزء الآسيوي عبر إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الحسر الذي يربط بين الجزين، في فلسطين.

ويصح أيضاً القول، إنه بالقدر الذي يكون فيه الجوار عامل جذب خلاق، فإنه يكون عامل صراع ونفور. ويبرز ذلك بوضوح في الصراع المرير الذي طبع العلاقة بين الإمبراطورية الفارسية وبين مختلف الحضارات التي تعاقبت على العراق من سومرية وبابلية وكلدانية وعربية. وكذلك الصراع المرير في العصر الحديث بين فرنسا وألمانيا وتركيا واليونان... بما يعني استحالة قيام حضارتين متكافئتين متجاورتين، وفي مرحلة تاريخية واحدة من دون أن تكون هناك صراعات وحروب... إن صعود حضارة مجاورة، ضمن هذا التصور، يستلزم بالضرورة إما استمرار الصراع بينهما، أو تداعي إحدى تلك الحضارات لصالح الأخرى.

الموقع الجغرافي، في الأغلب، يعيش حالة ثبوت نسبي. ولذلك يصبح صحيحاً القول إن الدول، على عكس الأفراد، لا يمكن أن تختار جيرانها؛ إذ ليس في إمكانها أن تنتقل بموقعها أو تجبر جيرانها على تغيير مواقعهم. ولم يحدث عبر التاريخ القديم أو الحديث، أن جرت إبادة جماعية لجنس من البشر، تمكنت من استئصال شافة الشعب المستهدف، إلا في حالات تبدو نادرة جداً، كإبادة الهنود الحمر في أمريكا، وتشريد الشعب الفلسطيني من دياره، وما حدث للأرمن في بلادهم على يد الأتراك... وحتى هذه الأمثلة تبدو موضع سؤال مادامت تلك الشعوب مستمرة في نضالها لتحقيق التحرر والانعتاق.

وهكذا، فإن علاقة الجوار هي سلاح ذو حدين.. فهي عامل قوة حين تكون العلاقات متوازنة، وحين يؤخذ في الاعتبار المصالح المشتركة للمتجاورين، وهي عامل ضعف حين تغطي قوة على أخرى. والأراضي المجاورة، هي في الأغلب، الطرق التي تعبر منها جيوش الاحتلال، وهي من مسببات تسهيل عمليات الاختراق. فلكي يتم لجيوش الغزاة احتلال أراضي دولة ما، فإنها تحتاج إلى مواطني قدم وإلى ممرات وطرق تعبر من خلالها إلى أراضي الدولة المستهدفة بالاحتلال.

ومع ذلك، فإنه لا بد من التسليم بأن حالة الجوار هي القدر الجغرافي الذي على الدول أن تعيش وتتعايش معه. والحدود الإقليمية لدولة ما هي بطبيعتها أطراف رقعتها السياسية، تمثل خطوط توازن القوة وجبهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها، وفيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة.